الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٥

الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٨٣ برلماناً وطنياً عضواً و١٥ هيئة برلمانية إقليمية. وهو يعمل على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ويساعد البرلمانات على أن تصبح مؤسسات أكثر قوة وشباباً وابتكاراً ومراعاةً للبيئة وتوازناً جنسانياً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

صورة الغلاف: حضر قرابة 1400 مندوب الدورة التاريخية الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في أوزبكستان. © برلمان أوزبكستان

المحتويات

تمهيد ٦

الجزء ١ الأهداف الاستراتيجية ٨

الهدف الاستراتيجي ١: بناء برلمانات فعالة وممكَّنة ٨

الهدف الاستراتيجي ٢: النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية ١١

الهدف الاستراتيجي ٣: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة ١٥

الهدف الاستراتيجي ٤: تحفيز العمل البرلماني الجماعي ١٨

الهدف الاستراتيجي ٥: تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي ٢٢

الجزء ٢ تحت المجهر ٢٦

الهدف السياساتي ١ – تغير المناخ ٢٦

الهدف السياساتي ٢ – الديمقراطية والبرلمانات القوية ٢٨

الهدف السياساتي ٣ – حقوق الإنسان ٢٩

الهدف السياساتي ٤ – المساواة بين الجنسين ٣٠

الهدف السياساتي ٥ – مشاركة الشباب ٣١

الهدف السياساتي ٦ – السلام والأمن ٣٢

الهدف السياساتي ٧ – التنمية المستدامة للجميع ٣٣

نحو عضوية عالمية ٣٤

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ٣٥

كيف يموَّل الاتحاد البرلماني الدولي ٣٦

عام ٢٠٢٥ في أرقام

٤١ ٠٠٠

جهة اتصال

في قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي (+٢٦٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤)

١٨٣

برلماناً عضواً

و١٥ عضواً منتسباً

١٠٢٧

حالة حقوق إنسان

نظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي (+٧٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤)

١٥٩

برلماناً وطنياً

أقرّت مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي المشتركة لدعم البرلمانات

٢٩ ٥٣٠

إشارة إلى

الاتحاد البرلماني الدولي في وسائل الإعلام المطبوعة (+٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤)

٨٢٢ ٠٠٠
رابط خارجي
(رابط طرف خارجي يحيل إلى الموقع الإلكتروني
للاتحاد البرلماني الدولي)

متوسط نسبة
النائبات في جمعيات
الاتحاد البرلماني الدولي

٪٣٧,٢
(مقابل ٣٦,١٪ في عام ٢٠٢٤)

متوسط نسبة
النواب الشباب (دون ٤٠ عاماً)
في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

٪١٤,١
يدعو منتدى البرلمانيين الشباب
إلى بلوغ ١٥٪

الاتحاد البرلماني الدولي نظَّم
٨٠ حدثاً منها **جمعيتان**
و**٤٠** نشاطاً وطنياً لبناء القدرات

تمهيد

مارتن تشونغونغ يلقي كلمة أمام جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها الخمسين بعد المائة. © الاتحاد البرلماني الدولي

٢٠٢٥: تعزيز الحوار العالمي والمساواة بين الجنسين

في عام ٢٠٢٥، قطع الاتحاد البرلماني الدولي شوطاً كبيراً في تنفيذ استراتيجيته للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ بإعادة التركيز على مهمته الأصلية المتمثلة في جمع البرلمانيين من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية.

وانضم برلمانان جديدان – هما برلمانا بليز وبروني دار السلام – إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥، مكللين انضمام آخر برلمان آسيوي إليه. وبذلك، أصبح الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٨٣ برلماناً عضواً، فدنا خطوة أخرى من توحيد جميع البرلمانيين – وعددهم ٤٤٠٠٠ برلماني – من مختلف أنحاء العالم.

وكان مما يثلج الصدر أن شهدنا برلمانات أعضاء من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية – ولا سيما تشاد وغابون والنيجر – تتخذ خطوات للعودة إلى النظام الدستوري بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع البرلماني العالمي.

المساواة بين الجنسين تحتل مركز الصدارة

التزم العالم قبل ثلاثين عاماً بإعلان بيجين بوصفه خطة تاريخية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، كشف أحدث إصدار من تقرير *«المرأة في البرلمان»*، الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥ احتفالاً بذكرى اعتماد الإعلان، عن حقيقة صادمة: فقد توقف مؤخراً التقدم المحرز في تمثيل النساء في البرلمانات بعد أن ارتفع من ١١٪ في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢٧٪ بقليل في عام ٢٠٢٥.

ولا شك في أن هذا التباطؤ في النمو، وهو الأدنى منذ قرابة عشر سنوات، جرس إنذار مدوي. ولم يعد من مجال لأي تهاون. ولذلك بادر الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. فاحتفل بالذكرى الأربعين لمنتدى البرلمانيات، مكرِّماً ٤٠ نائبة رائدة أعادت تشكيل الحياة السياسية وعززت الاتحاد البرلماني الدولي. واستهل حملة تحت شعار *«تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء»* بوصفها حملة عالمية ترمي إلى تعبئة البرلمانات في مختلف أنحاء العالم لتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والمجتمع.

وكشفت دراسة إقليمية جديدة عن العنف ضد البرلمانيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن زيادة مقلقة في أعمال الإساءة عبر الإنترنت: إذ أفادت ٦٠٪ من المشاركات في الدراسة بالتعرض لخطابات الكراهية أو التضليل الإعلامي أو حتى لكشف بياناتهن الشخصية عبر الإنترنت. وهذه الهجمات ليست هجمات شخصية فحسب – وإنما هي هجمات تقوض الديمقراطية نفسها.

وأكد الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان القمة الخامسة عشرة لرئيسات البرلمانات التي عُقدت في تموز/يوليو ٢٠٢٥ بالتعاون مع البرلمان السويسري، التزامه بتعزيز القيادة السياسية للنساء وبناء مؤسسات مراعية للمنظور الجنساني.

التعاون البرلماني: من باريس إلى طشقند

عُقد أول مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة باريس بفرنسا في عام ١٨٨٩، حيث جمع ممثلين من تسعة برلمانات لإجراء محادثات بشأن السلام. واحتفلنا في عام ٢٠٢٥ بالدورة الخمسين بعد المائة لجمعيتنا في طشقند، وهي أول جمعية نعقدها في وسط آسيا. ولم تكن هذه الدورة مجرد إنجاز مؤسسي، وإنما كانت فرصة لإعادة تأكيد رسالتنا الأصيلة. فقد اجتمع مئات البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة موضوع تسخير العمل البرلماني من أجل التنمية والعدالة الاجتماعيتين.

وفي ظل تصاعد النزاعات العالمية، عزز الاتحاد البرلماني الدولي دوره، بوصفه منتدى للبرلمانيين من الدول المتحاربة، عن طريق آليات بناء السلام التي تضم مثلاً اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط، وفريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا. ومن الجدير بالذكر أن رئيسَي برلمانَي أذربيجان وأرمينيا اجتمعا للمرة الثالثة تحت راية الاتحاد البرلماني الدولي، وأجريا مناقشات صادقة وبناءة.

ولما كانت النزاعات تحمل في طياتها أزمات إنسانية، فقد ركّزت الدورة الحادية والخمسون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي على موضوع تقديم الدعم البرلماني للعمل الإنساني – انطلاقاً من جنيف، مهد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي أرست الإطار الدولي لحماية الأشخاص في أثناء النزاعات المسلحة.

القيادة البرلمانية: رسم المسار للسنوات الخمس التالية

عُقد المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات في جنيف أيضاً، وتحديداً بقصر الأمم، في تموز/يوليو ٢٠٢٥، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ويجمع هذا الملتقى القادة البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لتوجيه دفة العمل البرلماني وتحديد مساره كل خمس سنوات – امتداداً من القدرة على مقاومة آثار المناخ إلى التمسك بالديمقراطية، ويعزز الدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تعزيز التعايش السلمي من خلال الحوار بين الأديان

في ظل تصاعد التوترات العالمية واستخدام الدين كسلاح، أصبحت روما مركزاً للدبلوماسية البرلمانية والحوار بين الأديان في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، حيث استضافت المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان.

وجمع هذا الملتقى، الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الإيطالي، مشرِّعين وشخصيات دينية بارزة وممثلين عن الأمم المتحدة والمجتمع المدني وخبراء من نحو ١٠٠ بلد لبّوا نداء الفاتيكان لعام اليوبيل ليكونوا «حجاج الأمل» في عالم يزداد انقساماً.

واستقبل البابا ليو الرابع عشر المنتخب حديثاً المشاركين في الفاتيكان، وحث البرلمانيين على خدمة الصالح العام بالدفاع عن المستضعفين، والحد من الاختلالات الاقتصادية، والنهوض بحقوق الإنسان، والتشجيع على استخدام الذكاء الاصطناعي استخداماً أخلاقياً.

تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل الخير

في ظل التحولات السريعة التي تُحدثها الوسائل التكنولوجية في المجتمعات، استمر الاتحاد البرلماني الدولي في وضع أدوات للبرلمانات، منها *إطار النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات* الذي يقدِّم إرشادات منظَّمة تستند إلى أحدث الأبحاث والممارسات الجيدة المتبعة في البرلمانات في مختلف أنحاء العالم.

وشرع الاتحاد البرلماني الدولي في تتبع كيفية تفاعل البرلمانات مع الذكاء الاصطناعي، في ضوء قاعدة بيانات *الإجراءات البرلمانية بشأن سياسات الذكاء الاصطناعي* التي تضم أكثر من ٦٣ مدخلاً قطرياً بشأن طريقة استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات استعراض التشريعات، وإعداد التقارير، والقرارات، والاستفسارات، والأفرقة العاملة، والمناقشات بشأن السياسات.

الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين

أظهرت البيانات، التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، أن أكثر من ١٠٠٠ نائب تعرضت حقوقهم الأساسية للانتهاك على المستوى العالمي هذا العام، مع تأثر جميع مناطق العالم وتضرر المشرِّعات بشكل غير متناسب.

وحقق الاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق لجنته المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، في هذه القضايا ودافع عن المتضررين.

ويعتزم الاتحاد البرلماني الدولي، في عام ٢٠٢٦، أن يعزز مساعيه في هذا الصدد بمناسبة احتفاله بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق تنفيذ حملة كبرى للنهوض بحقوق الإنسان.

ويشرفني أن أوقع تقرير الوقع والأثر هذا قبل مغادرتي منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٢٦ بعد ١٢ عاماً من الخدمة. ويسعدني أن ألمس في هذا التقرير ما يؤكد أهمية المنظمة وقوتها في دعم عضويتها المتنامية والحيوية بوصفها منبراً للدبلوماسية والتنمية البرلمانيتين.

مارتن تشونغونغ
الأمين العام

الجزء ١

الهدف الاستراتيجي ١:
بناء برلمانات فعالة وممكَّنة

البرلمانات الفعالة تكتسي أهمية أساسية للديمقراطية. وقد سجَّل عام ٢٠٢٥ عدداً غير مسبوق من البلاغات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها البرلمانيون. وعلى الرغم من هذا التوجه المقلق، حقق الاتحاد البرلماني الدولي بعض الإنجازات البارزة، ولا سيما في مساعيه التي أسفرت عن الإفراج عن السيد النائب العراقي السابق أحمد جميل سلمان العلواني. وأدى الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دوراً مهماً في تعزيز البرلمانات التي تمر بمرحلة انتقالية في غرب ووسط أفريقيا، سعياً إلى دعم بلدانها في العودة إلى النظام الدستوري.

الدفاع عن حقوق البرلمانيين المتضررين

لا يزال الاتحاد الدولي البرلماني منارة أمل لآلاف البرلمانيين الذين يواجهون يومياً تهديدات ومضايقات وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠٢٥، نجحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في إغلاق عشرات الحالات في بلدان مختلفة، منها تايلند وزمبابوي وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا.

وفي العراق، أُفرج عن السيد النائب السابق أحمد جميل سلمان العلواني بعد أكثر من عشر سنوات من الاحتجاز، نتيجةً للمساعي الدؤوبة والجهود الدبلوماسية الحثيثة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي للحيلولة دون إعدامه. ويمكن الاطلاع على القصة الكاملة في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٣**.

ومع ذلك، سجَّل عام ٢٠٢٥ للأسف عدداً غير مسبوق من الانتهاكات المزعومة التي تعرض لها النواب في مجال حقوق الإنسان. ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في عدد غير مسبوق من الحالات بلغ ١٠٢٧ حالة من ٥٨ بلداً. وكانت الغالبية العظمى من تلك الحالات (٨٣٪) تتعلق بنواب من المعارضة، مما يبرز الأنماط المستمرة من الانتقام السياسي، والملاحقة القضائية الانتقائية، وترهيب الأصوات المعارضة. وازداد استهداف البرلمانيات – إذ تضاعف عدد الحالات المبلغ عنها ست مرات، ارتفاعاً من ٣٧ حالة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢٦ حالة في عام ٢٠٢٥. وتشير البيانات إلى بيئة عالمية يواجه فيها المنتقدون الصريحون للحكومات مخاطر متزايدة.

وواصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، طوال العام، رصد القضايا البارزة المتعلقة باحتجاز النواب في بلدان عدة، منها إريتريا وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس وميانمار ونيكاراغوا. وجدد الاتحاد البرلماني الدولي دعواته الطويلة الأمد للإفراج عن السيد مروان البرغوثي، وهو نائب فلسطيني سابق محتجز في إسرائيل منذ ٢٣ عاماً. ودعا المجتمع الدولي إلى التضامن لدعم نواب سابقين في بنغلاديش يواجهون تهماً يُدعى أنها ذات دوافع سياسية، ومنهم السيد صابر شودري الرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي.

الضغوط التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي ساهمت في الإفراج عن السيد عثمان سونكو بالسنغال

قرأ وفد السنغال، إبّان الدورة الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، رسالة من السيد عثمان سونكو، رئيس وزراء السنغال.

وكان السيد سونكو قد احتُجز في عام ٢٠٢١، بوصفه عضواً بارزاً من أعضاء المعارضة، وواجه عدة ملاحقات جنائية في عام ٢٠٢٣.

وقُدِّم بلاغ إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، التي استمرت في ممارسة الضغوط على السلطات البرلمانية السنغالية، مع تأكيد ضرورة مراعاة الأصول القانونية وزيارته في أثناء احتجازه

وأُفرج عن السيد سونكو أخيراً في آذار/مارس ٢٠٢٤ ثم عُيِّن رئيساً للوزراء في السنغال.

السيد عثمان سونكو، رئيس وزراء السنغال.
© Abdel Majid Bziouat/وكالة فرانس برس

«أتحدث إليكم اليوم، ومشاعر الامتنان والعرفان تغمرني، لأشكركم من أعماق قلبي باسمي وباسم أسرتي ومحاميّ وزملائي وكل من يؤمن بالعدالة. وأود أن أعبِّر عن شكري الخالص للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين على متابعتها المتواصلة لقضيتي دون أن تتوقف يوماً. وفي أحلك اللحظات التي واجهتُ فيها المحاكمة، كنت أتلقى دعماً يؤكد لي أن التضامن البرلماني قادر على تجاوز الحدود والسياقات السياسية. لقد دافعتم عن حقوقي بإصرار لا يتزعزع.»

عثمان سونكو، رئيس وزراء السنغال

١٠٢٧

حالة حقوق إنسان
نظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي
في عام ٢٠٢٥

بناء القدرات والانتقال السياسي في غرب ووسط أفريقيا

شهد غرب ووسط أفريقيا تطورات إيجابية، حيث أدى الدعم الذي قدَّمه الاتحاد البرلماني الدولي دوراً أساسياً في استئناف الحياة السياسية الطبيعية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية، ولا سيما النيجر وغابون. وبعد أن استعادت النيجر حقوقها بوصفها برلماناً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، عُقدت حلقة عمل دامت يومين لفائدة أعضاء المجلس الاستشاري لإعادة التأسيس، مع التركيز على الوظائف الأساسية للبرلمان الحديث. وشكَّلت المبادرة جزءاً من مساعي النيجر الأوسع نطاقاً الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات على أسس من الشفافية والخضوع للمساءلة.

وفي غابون، ساهم الدعم الذي قدَّمه الاتحاد البرلماني الدولي في استئناف الجمعية الوطنية عملها بالكامل، بعد أن عُلِّقت عقب انقلاب عام ٢٠٢٣. وعززت زيارة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إلى كل من النيجر وغابون التعاون مع السلطات الوطنية، مع الاعتراف رسمياً بدور الاتحاد في دعم عودة المؤسسات في غابون إلى أوضاعها الطبيعية عندما قام السيد ميشيل ريجيس أوناغا مامادو نديايي، رئيس الجمعية الوطنية، بتكريم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بمنحه وسام شرف.

وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم مؤتمر إقليمي جمع قادة برلمانيين من غرب ووسط أفريقيا لتبادل الخبرات بشأن المرحلة الانتقالية. وركَّزت المناقشات على إشراك المواطنين، وبناء الثقة، والحوكمة الشاملة للجميع. واختُتم الاجتماع باعتماد إعلان ليبرفيل الذي حدَّد التزامات مشتركة لاستعادة النظام الدستوري، وتعزيز المؤسسات التشريعية، والتمسك بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

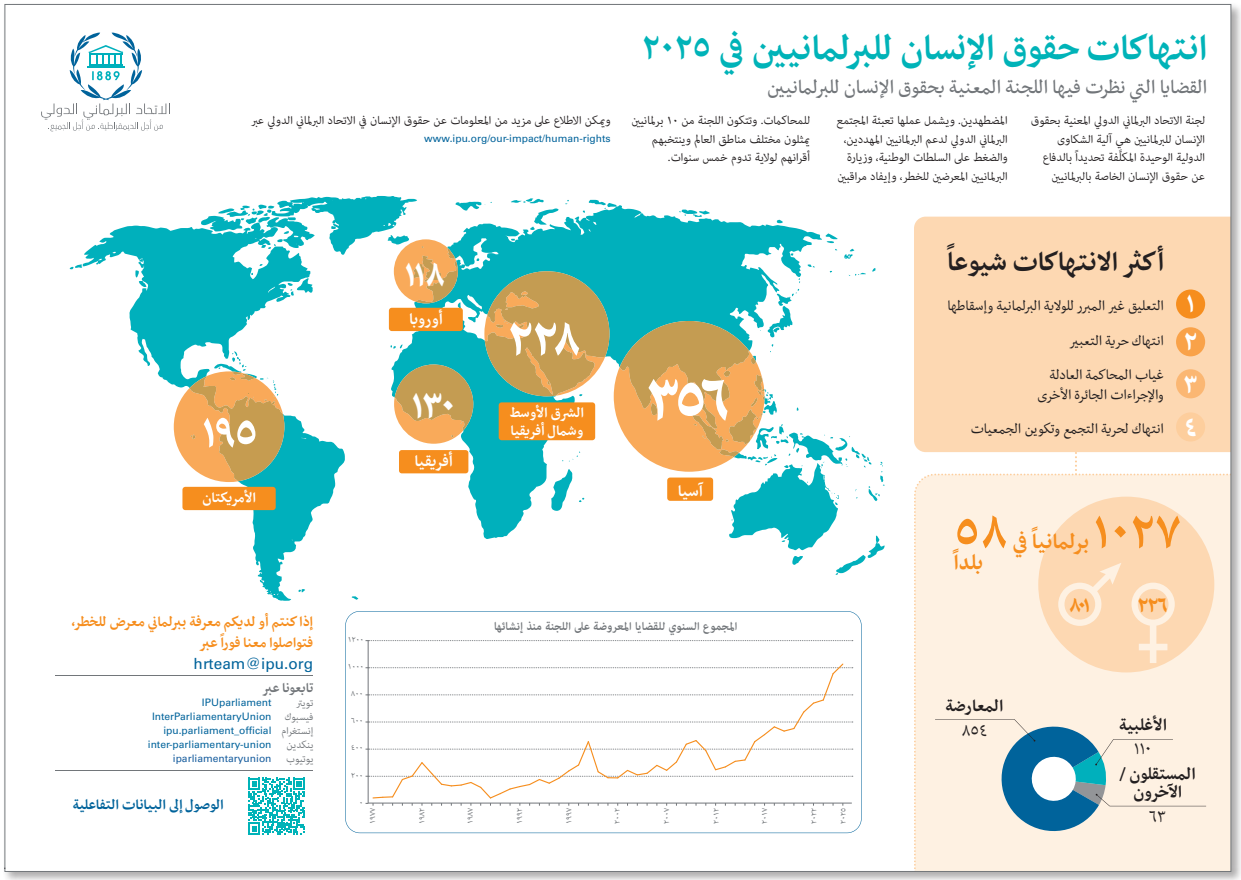

أدوات لبناء برلمانات قوية وفعالة

واصل الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى العام، نشر أدوات لدعم البرلمانات ومن يعملون فيها. وشملت المنشورات الجديدة الصادرة في عام ٢٠٢٥ ما يلي:

التدقيق التشريعي المستنير بأهداف التنمية المستدامة، وهو منشور يساعد البرلمانات على ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين وطنية، ومساءلة الحكومات عن تحقيق الأهداف، ومواءمة الميزانيات مع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

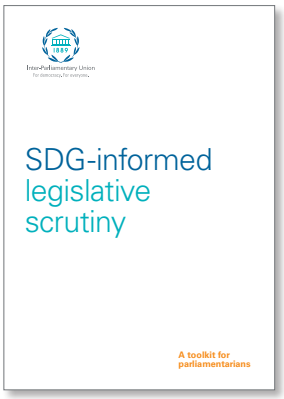

«مجموعة أدوات سهلة الاستخدام ومنظَّمة منطقياً وواضحة وبسيطة وسهلة الفهم. وهي تغطي المسائل الرئيسية المتعلقة بالتدقيق المستنير بأهداف التنمية المستدامة، مع تقديم أمثلة توضيحية عليه قدر الإمكان (مع اعتزام إضافة أمثلة أخرى). ويجعل التحليل المفصَّل خطوة بخطوة العملية واضحة وقابلة للتنفيذ. ويوضِّح الطريقة التي تشارك بها البرلمانات في تنفيذ التدقيق المستنير بأهداف التنمية المستدامة.»

ليليا فاردانيان، موظفة برلمانية، أرمينيا

استقبال البرلمانيين الجدد: ممارسات جيدة لتسلّم المهام الوظيفية وتركها، وهو منشور يقدِّم إرشادات عملية وممارسات جيدة لمساعدة البرلمانات على استقبال النواب المنتخبين حديثاً بفعالية ودعمهم عبر جميع مراحل التنصيب، امتداداً من مرحلة ما قبل الوصول إلى مرحلة التوجيه.

وتستند مجموعة الأدوات هذه إلى دراسة مقارنة عالمية أُجريت بين عامَي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥ وأُعدَّت بالشراكة الوثيقة مع رابطة الأمناء العامين للبرلمانات. وترمي مجموعة الأدوات هذه الموجَّهة إلى القيادات والإدارات البرلمانية إلى دعم تعزيز عمليات تسلّم المهام الوظيفية والاستمرارية المؤسسية.

الضوابط الديمقراطية، والموازين العسكرية: الرقابة البرلمانية في عصر ارتفاع الإنفاق العسكري، وهو منشور يوفر رؤى تحليلية وإرشادات عملية تساعد البرلمانات على تعزيز الرقابة الديمقراطية على ميزانيات الدفاع في سياق الإنفاق العسكري غير المسبوق.

ويحذر المنشور من أن الإنفاق على الدفاع غير الخاضع للرقابة يهدد بإضعاف الضوابط الديمقراطية، وتحويل الأموال من الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والتعليم، والسماح للسلطة التنفيذية بالبقاء دون منازع.

المزيد عن بناء البرلمانات الفعالة والممكَّنة. 🕮

في عام ٢٠٢٥، قام الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- تنظيم حلقات عمل في بوركينا فاسو لتعزيز الحوكمة والأمن والشمول.
- دعم البرلمان الانتقالي في غينيا عن طريق توفير أنشطة لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.
- مساعدة المجلس الوطني الانتقالي في تشاد على الاستعداد لإقامة جهاز تشريعي جديد. ويمكن الاطلاع على القصة الكاملة في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٢**.
- عقد جلسات لبناء القدرات موجَّهة إلى البرلمانيين والموظفين في بنن وسيراليون وغانا وليبيا وليسوتو وناميبيا.
- إجراء دراسة استقصائية عالمية بشأن ترهيب الجمهور للبرلمانيين، وإجراء دراسات إفرادية في الأرجنتين وإيطاليا وبنن وماليزيا وهولندا.
- عقد ندوات بشأن حقوق الإنسان في أوزبكستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، ومنغوليا.
- تنظيم سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن مكافحة الكراهية الدينية (بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق البرلمانيين الدولي المعني بحرية الدين والمعتقد).
- دعم المساواة بين الجنسين في تشاد وجنوب أفريقيا ومنغوليا.
- تنظيم فعاليات عبر الإنترنت تركِّز على تغيّر المناخ في زمبابوي والكاميرون ونيجيريا.
- تسجيل سبع حالات جديدة من إقرار المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات – وهي مبادئ توجيهية تهدف إلى تقديم الدعم لبناء برلمانات قوية وديمقراطية. وبذلك بلغ عدد البرلمانات التي أقرت هذه المبادئ ١٩٢ برلماناً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، كانت ٨٢٪ من البرلمانات الوطنية قد أقرت المبادئ للمساعدة على دعم تطورها.

الهدف الاستراتيجي ٢:
النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية

التمثيل والشمول ضروريان لبناء برلمانات قوية وشرعية. ونظراً إلى النقص الكبير في تمثيل النساء والشباب دون سن الثلاثين في البرلمانات، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بلا كلل على تعبئة المجتمع البرلماني العالمي لتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمثيل الشباب في الحياة السياسية والمجتمع.

تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء

كان عام ٢٠٢٥ عاماً محورياً لجهود الاتحاد البرلماني الدولي في مجال المساواة بين الجنسين. فقد استهل حملة عالمية تحت شعار «*تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء*» في ظل ركود تمثيل النساء والتهديدات الناشئة لحقوق المرأة. وكان الهدف من الحملة – التي نُفِّذت بالتزامن مع الاحتفال بمرور ٣٠ عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين ومرور ٤٠ عاماً على إنشاء منتدى البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني الدولي – تحفيز المجتمع البرلماني الدولي وتأكيد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة.

واستناداً إلى تقارير الاتحاد البرلماني الدولي التي كشفت عن استمرار التمثيل غير الكافي للنساء في عمليات اتخاذ القرارات – بل وعن تراجعه في بعض المناطق – ركّزت الحملة على ثلاث أولويات هي التكافؤ بين الجنسين في البرلمان والحياة السياسية؛ والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني؛ ومكافحة العنف والتمييز الجنسانيين. وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار الحملة، دليلاً جديداً يقدِّم ١٠ إجراءات للبرلمانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وأعلن نشر ذلك الدليل إبّان الدورة الخمسين بعد المائة لجمعيته المعقودة في طشقند.

التمثيل العالمي للجنسين في الحياة السياسية

أصدر الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً خاصاً بمناسبة الاحتفال باعتماد إعلان بيجين يستعرض الثلاثين عاماً الماضية. وأظهر ذلك التقرير المعنون «*المرأة في البرلمان: ١٩٩٥-٢٠٢٥*» أن تمثيل النساء في البرلمانات تضاعف أكثر من مرة على المستوى العالمي منذ عام ١٩٩٥، مع إثبات أنظمة الحصص فعاليتها بوجه خاص، على الرغم من تسجيل النمو تباطؤاً كبيراً في السنوات القليلة الماضية.

ومن ناحية إيجابية أكثر، لم يكن هناك أي برلمان حقق التكافؤ بين الجنسين في عام ١٩٩٥، ولكن بحلول عام ٢٠٢٥، بلغ عدد البرلمانات التي حققت التكافؤ بين الجنسين أو سجَّلت أغلبية نسائية في مجلسها الأدنى أو الوحيد ستة برلمانات (رواندا وكوبا ونيكاراغوا والمكسيك وأندورا والإمارات العربية المتحدة). وأصبحت بوليفيا مؤخراً العضو السابع في هذه المجموعة.

وأظهرت بيانات *خريطة النساء في السياسة: ٢٠٢٥* المعدّة بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية السياسية لا تزال محدودة. إذ استمر الرجال في تجاوز النساء عدداً بأكثر من ثلاث مرات في المناصب التنفيذية والتشريعية، مع شغل النساء أكثر من ربع المقاعد البرلمانية بقليل، في حين انخفض تمثيل النساء في الحكومات انخفاضاً طفيفاً. وكشفت البيانات أن النساء يشغلن منصب رئيس الدولة في ٢٥ بلداً فقط، وأن التمثيل على مستوى مجلس الوزراء قد تراجع، مع عدم تحقق التكافؤ بين الجنسين إلا في تسعة مجالس وزراء على مستوى العالم. وغالباً ما تُكلَّف النساء بحقائب وزارية منخفضة التأثير سياسياً.

بدء حملة الاتحاد البرلماني الدولي من أجل المساواة بين الجنسين في حضور السيدة تانزيلا نارباييفا، رئيسة مجلس الشيوخ في أوزبكستان؛ والسيدة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة سينثيا لوبيز كاسترو، رئيسة مكتب البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني الدولي.
© برلمان أوزبكستان

تشمل حملة الاتحاد البرلماني الدولي ١٠ إجراءات يمكن للبرلمانات اتخاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين. © Lucien Fortunati/الاتحاد البرلماني الدولي

العنف والتحرش والمضايقة والحواجز الجنسانية

شهد عام ٢٠٢٥ أيضاً صدور الدراسة الإقليمية الرابعة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف في البرلمانات. وركّزت هذه الدراسة، التي أُعدَّت بالشراكة مع الرابطة البرلمانية للكومنولث والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على البرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وشملت أكثر النتائج إثارة للقلق ما يلي:

- تعرضت ٦٠٪ من النائبات المشاركات في الدراسة للإساءة عبر الإنترنت
- تعرضت ٧٦٪ من النائبات و٦٣٪ من الموظفين المشاركون في الدراسة للعنف النفسي
- تعرض ٢٥٪ من النواب و٣٦٪ من الموظفين المشاركون في الدراسة للعنف الجنسي

وخلص التقرير إلى أن النساء الأصغر سناً والنساء المنتميات إلى الأقليات والمعارضة يُستهدفن بشكل غير متناسب. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف حوادث التحرش الجنسي حدثت داخل المباني البرلمانية وارتكبها زملاء ذكور في المقام الأول.

مؤتمر المكسيك يدعو إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين

شدد المؤتمر العالمي للبرلمانيات، الذي عُقد في آذار/مارس في مدينة مكسيكو بالمكسيك، على الحاجة الملحة إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات في مختلف أنحاء العالم.

وسلط المؤتمر، الذي حضره نحو ٣٨٠ برلمانياً من ٥٦ بلداً، إضافةً إلى ممثلين عن حكومة المكسيك والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، الضوء على الإجراءات والاستراتيجيات الناجحة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين.

واقترح المؤتمر خطة عمل شاملة تحث البرلمانات على اعتماد تدابير مثل الحصص الجنسانية، والمساواة في الموارد المخصصة للحملات، وسياسات عدم التسامح مع التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة.

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي توليا أكسون ورئيسة المكسيك كلوديا شينباوم في المؤتمر العالمي للبرلمانيات المعقود في مدينة مكسيكو. © برلمان المكسيك

«بصفتكن برلمانيات ونساء فاعلات في الحياة العامة، أحثكن على أن تجعلن من هذا النداء للمساواة والتكافؤ نداءً شاملاً ضد الطبقية والعنصرية والتحيز الجنسي وسائر أشكال التمييز. ومن هنا، نعلن للعالم أن زمن النساء قد حان؛ ومن هنا نحتفي بالمساعي الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية المتكافئة للنساء في كل مكان. فنحن نساء نبني السلام والمساواة والأخوة العالمية.»

كلوديا شينباوم، رئيسة المكسيك، في افتتاح المؤتمر

النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية للشباب

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يدعو إلى تعزيز تمثيل الشباب في البرلمانات، لأن انعدامه يؤدي إلى إحباطهم وإغضابهم. وتُظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، التي جُمعت في عام ٢٠٢٥، أن تمثيل الشباب يشهد حالة من الركود منذ عام ٢٠٢٣، إذ لا تتجاوز نسبة البرلمانيين الذين تبلغ أعمارهم ٣٠ عاماً أو أقل ٢,٨٪، رغم أن نصف سكان العالم دون سن الثلاثين. ولذلك لم يكن من المفاجئ أن يشهد عام ٢٠٢٥ احتجاجات شبابية في بلدان متعددة، أدى بعضها – كما في حالة بنغلاديش ومدغشقر – إلى تغيير النظام.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي حملة «*نعم للشباب في البرلمان!*»، ونظَّم فعاليات متعددة تهدف إلى تمكين البرلمانيين الشباب ودعمهم. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، انضم أكثر من ٢٥٠٠ من النواب ورؤساء البرلمانات ورؤساء الدول ورؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى الحملة التي بلغت الآن عامها الخامس.

ودعا النواب، إبّان *المؤتمر العالمي الحادي عشر للبرلمانيين الشباب* الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في ليما ببيرو، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز تمثيل الشباب – وبخاصةٍ الشابات – في الحياة السياسية، تماشياً مع الموضوع ذي الأولوية الذي حدده الاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام.

وساعد *منتدى البرلمانيين الشباب* – وهو محفل فريد يقيمه الاتحاد البرلماني الدولي إبّان الدورتين السنويتين لجمعيته – على إثراء المداولات العامة بمنظور الشباب.

«منتدى البرلمانيين الشباب أحدث تأثيراً كبيراً في المشاركة السياسية للشباب في بلدي. وبادر نواب زمبابوي الشباب، منذ إنشاء المنتدى، إلى زيادة تمثيل الشباب في البرلمان، مما أدى إلى اعتماد نظام حصص يقوم على تخصيص عشرة مقاعد برلمانية للبرلمانيين الشباب. وكان لهذا الإجراء تأثير مضاعف، إذ بات البرلمان يضم ٢٠ نائباً دون سن الخامسة والثلاثين.»

مورين كاديمونغا، برلمانية من زمبابوي

٢٥٠٠

موقع انضموا إلى حملة الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الشباب

عُقد في ليما المؤتمر العالمي الحادي عشر للبرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي. © برلمان بيرو

أنشطة الرئيسة

- ترأست الاجتماع البرلماني السنوي المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إبّان الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.
- مثلت الاتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر الأوروبي لرؤساء البرلمانات في آذار/مارس في ستراسبورغ بفرنسا.
- ترأست المؤتمر العالمي للبرلمانيات في آذار/مارس في مدينة مكسيكو بالمكسيك.
- ترأست المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان في حزيران/يونيو في روما بإيطاليا.

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي توليا أكسون مع رؤساء برلمانات آخرين في المؤتمر الأوروبي لرؤساء البرلمانات المعقود في ستراسبورغ بفرنسا.
© الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

المزيد عن البرلمانات الجامعة والتمثيلية

- قُدِّمت سُبل الدعم إلى النواب الشباب في تشاد في شكل أنشطة لبناء القدرات، مع تنفيذ حملة «*نعم للشباب في البرلمان!*» على المستوى الوطني.
- قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي بحوثه وإرشاداته بشأن التصدي للتمييز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة إبّان اجتماع نظَّمه المنتدى الوطني للمرأة والحقوق الجنسانية واللجنة المعنية بالحقوق الجنسانية في آب/أغسطس في جنوب أفريقيا.
- تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مشروع «المشاركة الديمقراطية للنساء والشباب» التابع لمبادرة القيادة النسائية، الذي يموِّله الاتحاد الأوروبي، في إطار سلسلة من المناقشات والفعاليات الجانبية التي تركِّز على الشابات في الحياة السياسية والحوار بين الأجيال من أجل المساواة بين الجنسين. وأُقيمت هذه الفعاليات إبّان الدورة التاسعة والستين للجنة المعنية بوضع المرأة بنيويورك؛ والدورة الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي؛ والمؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب في ليما؛ والأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز المشاركة البرلمانية على المستوى الوطني في متابعة عمليات الاستعراض القطرية التي أجرتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في السنوات السابقة. وشمل ذلك تنظيم حلقة عمل حضورية في منغوليا. ويمكن الاطلاع على القصة الكاملة بشأن منغوليا في **الجزء ٢** – **الهدف السياساتي ٤**.
- تعاون فريق الشراكة بين الجنسين التابع للاتحاد البرلماني الدولي مع برلمانات الدول التي تقل فيها نسبة النائبات عن ١٠٪، ومنها برلمانات الجزائر وملديف ونيجيريا وغامبيا، للمساعدة على حشد الإرادة السياسية لصالح تعزيز مشاركة النساء في تلك الدول.
- نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي العديد من الندوات عبر الإنترنت وحلقات العمل الخاصة ببناء القدرات، بما في ذلك في بنن وتايلند وزامبيا وغابون ونيجيريا. ويمكن الاطلاع على القصة الكاملة بشأن زامبيا في **الجزء ٢** – **الهدف السياساتي ٥**.

الهدف الاستراتيجي ٣:
دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة

الابتكار والقدرة على التكيف والتصدي للمخاطر تكتسي أهمية بالغة لاستدامة العمل البرلماني. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق مركز الابتكار في البرلمان، على الترويج لأساليب العمل الحديثة، وتبادل أفضل الممارسات، والتشجيع على وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. ويدعم البرلمانات في تعزيز مراعاتها للبيئة وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

كيف يدعم الاتحاد البرلماني الدولي الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي

في عام ٢٠٢٥، عزز الاتحاد البرلماني الدولي دعمه للبرلمانات والنواب في التعامل مع مجموعة من المخاطر والفرص المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الحديثة. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي أبحاثاً وبيانات وورقات سياساتية ودورات عملية تساعد البرلمانات والنواب على فهم التطور السريع للذكاء الاصطناعي والتشريعات المتعلقة به. ويعمل على تحديث لوحة متابعة *الإجراءات البرلمانية بشأن سياسات الذكاء الاصطناعي* وتنقيحها باستمرار. وبحلول نهاية العام، كان الاتحاد البرلماني الدولي قد تتبع الإجراءات البرلمانية بشأن الذكاء الاصطناعي في ٦٣ بلداً... وما هذه إلا البداية.

واجتمع حوالي ٢٠٠ برلماني وموظف وخبير في كوالالمبور بماليزيا، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لعقد مؤتمر رائد بشأن *دور البرلمان في تشكيل مستقبل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي*. وتناول هذا المؤتمر، الذي نُظِّم بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان ماليزيا والرابطة البرلمانية للكومنولث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشواغل البالغة المتعلقة بالتطور غير المحدود للذكاء الاصطناعي ونقص الضمانات ضد المخاطر المحتملة.

وأصدر نواب من جميع أنحاء العالم بياناً مشتركاً يحذرون فيه من أن التقدم السريع، وغير الخاضع للرقابة الكافية، في مجال الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تقويض الثقة في الانتخابات، وتسريح العمال، وتفاقم التمييز الجنساني، وتسريع حالة الطوارئ المناخية. ودعا الإعلان إلى التعاون الدولي لوضع خطوط حمراء عالمية من أجل إعطاء الأولوية «للمصلحة المشتركة للبشرية» على حساب شركات التكنولوجيا الكبرى.

وسعياً إلى دعم هذه الأهداف، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي *إطار النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات* لتكملة *المبادئ التوجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات* التي نشرها في العام السابق. ويقدِّم الإطار إرشادات منظَّمة لدعم البرلمانات في أثناء تقدمها عبر ستة مستويات من النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي، امتداداً من المستوى الأولي (الإدراك الأساسي والاعتراف) إلى القيادة (مقياس مرجعي للبرلمانات الأخرى).

«لا يمكن للبرلمانات أن تتخلف عن الركب في عصر الذكاء الاصطناعي. فنوعية الديمقراطية ومؤسساتها في المستقبل على المحك.»

مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

٦٣

برلماناً (والعد مستمر) أفادت باتخاذ إجراءات بشأن السياسات الخاصة بالذكاء الاصطناعي

نُظِّم المؤتمر بشأن *دور البرلمان في تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي المسؤول* بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمان ماليزيا، والرابطة البرلمانية للكومنولث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. © برلمان ماليزيا

صورة جوية لمنطقة أُزيلت منها الأشجار في غابة الأمازون المطيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. © Mauro Pimentel/وكالة فرانس برس

برلمانات من أجل الكوكب

أكّد أكثر من ٢٠٠ برلماني من ٤٠ بلداً التزامهم بالتصدي لحالة الطوارئ المناخية إبّان الاجتماع البرلماني الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في أثناء الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف المعقودة في بيليم بالبرازيل. ونُظِّم ذلك الاجتماع بالتعاون مع البرلمان البرازيلي، وتكلل بوثيقة ختامية تؤكد دور التشريعات في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وضمان الشفافية في الميزانيات الخاصة بالمناخ، وتعبئة التمويل لتدابير التكيّف في البلدان النامية. ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية التنوع البيولوجي وحقوق الشعوب الأصلية نظراً إلى قرب الاجتماع من غابة الأمازون.

وشهد الاجتماع استهلال الاتحاد البرلماني الدولي مبادرتين جديدتين من أجل التعجيل بالعمل المناخي هما: *الدليل العالمي للبرلمانيين بشأن تغيّر المناخ والحلول المناخية* الذي أُعدّ بالشراكة مع مختبر جولي آن ريجلي العالمي لآفاق المستقبل التابع لجامعة أريزونا بالولايات المتحدة، وجامعة إكستر بالمملكة المتحدة؛ ومنشور *الميثان مهم* الذي يقدِّم خطوات برلمانية للحد من انبعاثات الميثان في إطار الحملة العامة التي ينظِّمها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المناخ تحت شعار *«برلمانات من أجل الكوكب»*.

وفضلاً عن ذلك، كان الحد من انبعاثات الميثان محور حلقات عمل نُظِّمت إبّان جمعيتَي الاتحاد البرلماني الدولي، حيث شارك أكثر من ٨٠ برلمانياً وموظفاً برلمانياً من أكثر من ٣٠ بلداً، منهم قادة برلمانيون، لتمكين الحوار عبر المناطق والتعلّم من الأقران. وسلطت الجلسات الضوء على أهمية الحد من انبعاثات الميثان في إطار الأولويات الخاصة بالمناخ والصحة والاقتصاد، موضِّحةً سُبل الإسهام البرلمانية الممكنة من خلال الأدوار المتعلقة بالتشريعات والميزانية والرقابة.

وفي ظل التضليل الإعلامي بشأن المناخ، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً حلقة عمل خاصة بأنشطة التواصل والإعلام والمناصرة في مجال المناخ شارك فيها أكثر من ٤٠ برلمانياً وموظفاً برلمانياً من ١٩ بلداً. ونظر المشاركون في التحديات الشائعة المرتبطة بالتواصل والإعلام، ولا سيما التضليل الإعلامي، والاستقطاب السياسي، وتراجع الثقة العامة، وتبادلوا المعلومات عن التجارب الوطنية في ظل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتغيّر المناخ.

«لقد ألهمني هذا الحدث حقاً لتشجيع برلماننا على النظر عن كثب في قضية الحد من انبعاثات الميثان.»

ساسميت باترا، برلماني من الهند

برلمانات أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي اتخذت إجراءات مناخية في عام ٢٠٢٥

- أصبح مجلس النواب البحريني أول هيئة تشريعية في المنطقة تحصل على شهادة الأيزو للإدارة البيئة. وركّب المجلس ألواحاً شمسية، ووسّع رقعة المساحات الخضراء، واعتمد ممارسات مستدامة في مجال المشتريات.
- صاغت تايلند قانوناً بشأن تغيّر المناخ، تماشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن العمل المناخي والوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة.
- أقرت فيت نام قانون العلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي يتضمن مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.
- في سيشيل، قاد الموظفون البرلمانيون مبادرة لزيادة عدد أشجار المانغروف بالقرب من المجمع البرلماني وتركيب أنظمة لجمع مياه الأمطار.
- انتقل برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة إلى نظام خالٍ من الأوراق تماماً.

المزيد عن البرلمانات المرنة والمبتكرة

- أتاحت محاور مركز الابتكار في البرلمان المعنية بعلوم البيانات البرلمانية وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منبراً للخبراء الفنيين في البرلمانات في مختلف أنحاء العالم من أجل التواصل وتبادل الملاحظات ومناقشة النهوج.
- عقد المحور المعني بعلوم البيانات البرلمانية اجتماعاً للخبراء في حزيران/يونيو. واستضاف مجلس الشيوخ الهولندي ذلك الاجتماع الذي أرسي الأساس لإعداد *إطار النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات* الذي أُصدر في كوالالمبور في تشرين الثاني/نوفمبر.
- عممت سلسلة من ست ندوات عبر الإنترنت بشأن *تحويل البرلمانات* مجموعة من الممارسات الجيدة، منها النسخ المدعوم بالذكاء الاصطناعي في بربادوس وفيجي؛ والخرائط الخاصة بحالات استخدام الذكاء الاصطناعي في ألمانيا وكندا والنمسا؛ والحوكمة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي في إيطاليا والبرازيل والمملكة المتحدة.
- يسّرت المحاور الإقليمية التابعة لمركز الابتكار في البرلمان في الجنوب الأفريقي والمحيط الهادئ أنشطة التبادل والتعلّم بين الأقران في صفوف المديرين البرلمانيين لتكنولوجيا المعلومات في تلك المناطق.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برلمان شيلي، القمة العالمية الثالثة للجان المستقبل التي ناقشت القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.
- دعم الاتحاد البرلماني الدولي غانا في الحد من انبعاثات الميثان.

ويمكن الاطلاع على القصة الكاملة في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ١**.

ألواح شمسية على سطح مجلس النواب البحريني. © المجلس الوطني البحريني

الهدف الاستراتيجي ٤:
تحفيز العمل البرلماني الجماعي

يربط الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانات في مختلف أنحاء العالم، ويعزز الحوار البرلماني الدولي، ويعلي الأصوات البرلمانية على الساحة العالمية. ويعقد كل عام عشرات الاجتماعات العالمية والإقليمية التي تجمع الآلاف من النواب، ولا سيما جمعيته التي ينظِّمها مرتين في السنة. ويقدِّم الاتحاد البرلماني الدولي سُبل الدعم إلى البرلمانات حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات الدولية لبلدانها والمشاركة بنشاط في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين.

في عام من التوترات العالمية المتصاعدة والنزاعات الإقليمية المحتدة، أصبح *سبب وجودنا* – وهو بناء السلام عن طريق الحوار – أهم من أي وقت مضى. وكانت كل الفعاليات والمؤتمرات وحلقات العمل التي نظمناها في عام ٢٠٢٥ تهدف إلى تعزيز السلام والعدالة والازدهار. وقامت على التزام متجدد بزيادة التعاون وتعزيز الإرادة السياسية لمعالجة قضايا منها تغيّر المناخ، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتحول الرقمي. وأتاحت جمعياتنا، التي غالباً ما يُشار إليها باسم «برلمان البرلمانات»، فرصة ضرورية للبرلمانيين من أجل المشاركة في مساعي الدبلوماسية والحوار البرلمانيين بوصفها مكملةً للمحافل الدولية الأخرى على مستوى الحكومات.

«لا تزال مهمتنا بالغة الأهمية، بل قد تكون اليوم أهم من أي وقت مضى. إذ إن العالم بحاجة إلى الدبلوماسية البرلمانية.»

توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

الدورة الخمسون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي

استضاف برلمان أوزبكستان الدورة الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/أبريل في مدينة طشقند – وكانت هذه أول مرة تُعقد فيها جمعية للاتحاد البرلماني الدولي في وسط آسيا. وشارك في الجمعية ما يقرب من ١٤٠٠ مندوب من نحو ١٣٠ بلداً، منهم أكثر من ١٠٠ رئيس برلمان، وكان ٣٧٪ من النواب الحاضرين نساء، وهي نسبة غير مسبوقة منذ عام ٢٠٢٢.

ووقفت هذه الدورة شاهدة على مدى نمو الاتحاد البرلماني الدولي منذ أن عقد اجتماعه الأول في باريس بفرنسا في عام ١٨٨٩ مع مجموعة صغيرة من البرلمانيين من تسعة بلدان، بدعوة من مؤسسَيه السيد ويليام راندال كريمر من بريطانيا العظمى والسيد فريديريك باسي من فرنسا.

ومع تراجع الإجماع الدولي بشأن السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والمناخ، كان توقيت صدور الناتج الرئيسي للجمعية – وهو إعلان طشقند بشأن *العمل البرلماني من أجل التنمية والعدالة الاجتماعيتين* – أنسب وأكثر وجاهة من أي وقت مضى. وقد دعا المشاركون إلى «إعادة ضبط السياسات» لمساعدة الناس على الإفلات من شرك الفقر، وتهيئة بيئة اقتصادية ديمقراطية تعود بالفائدة على أشد الفئات ضعفاً، وتعزيز المؤسسات لتنظيم التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي. واعتمد المندوبون أيضاً قرارين رئيسيين، أحدهما عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والآخر عن النزاعات والتنمية المستدامة.

١٢٠
رئيس برلمان
جاء إلى جنيف في
تموز/يوليو ٢٠٢٥

حضر قرابة ١٢٠ رئيس برلمان المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات في جنيف بسويسرا في تموز/يوليو ٢٠٢٥. © الاتحاد البرلماني الدولي/Antoine Tardy

الدورة الحادية والخمسون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي

شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر تجمع ما يقرب من ١١٥٠ مندوباً في جنيف لحضور الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وشكّلت النساء ما يقرب من ٣٧٪ من أصل ٦٠٠ برلماني حضروا من ١٣٢ بلداً. وفي ظل وجود أكثر من ١٣٠ نزاعاً عالمياً دائراً أثر في أكثر من ٣١٠ ملايين شخص، اعتمدت الجمعية إعلان جنيف بشأن *التمسك بالمعايير الإنسانية ودعم العمل الإنساني في أوقات الأزمات*. واعتمد المندوبون قرارات تدين التبني الدولي غير القانوني، والجرائم المنظمة العابرة للحدود، والجرائم الإلكترونية، والتهديدات الهجينة للديمقراطية والأمن البشري.

ترأست نائبة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا موراوسكا-ستانيكا الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في جنيف بسويسرا. © Antoine Tardy/الاتحاد البرلماني الدولي

وأتاحت الدورة الحادية والخمسون بعد المائة للجمعية فرصةً لعقد اجتماعات لمناقشة النزاعات في أوكرانيا، والشرق الأوسط، وأرمينيا وأذربيجان. وأتاحت فرصة أيضاً لمواصلة مساعي البعثة الدبلوماسية للأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتي كان تهدف إلى بناء الثقة والشفافية لإنهاء الأزمة الإنسانية الجارية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كان الممثل ورسول الأمم المتحدة للسلام مايكل دوغلاس المتحدث الرئيسي في المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات.
© الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

كبار البرلمانيين في العالم يجتمعون في جنيف

اجتمع رؤساء البرلمانات من نحو ١٢٠ بلداً في جنيف في تموز/يوليو لحضور المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

ويجمع المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات، الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٠، بين أعلى ممثلي البرلمانات والأمم المتحدة كل خمس سنوات. وأدت المؤتمرات السابقة دوراً مهماً في تعزيز البُعد البرلماني في الحوكمة العالمية وسد الفجوة الديمقراطية في الشؤون الدولية.

وافتتح السيد مايكل دوغلاس، الممثل ورسول السلام في الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي السادس، مؤكداً أهمية تعددية الأطراف الفعالة في بيان شدد فيه على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف، واستعادة الثقافة في المؤسسات الديمقراطية، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

وقبل المؤتمر، أقام الاتحاد البرلماني الدولي القمة الخامسة عشرة لرئيسات البرلمانات بالتعاون الوثيق مع البرلمان السويسري. وأتاحت القمة، التي ركّزت على دور رئيسات البرلمانات في قيادة السلام الشامل والدائم، فرصة للمشاركين من جميع أنحاء العالم لرسم الخطة المقبلة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وتوليهن القيادة.

التقى البابا ليو الرابع عشر، في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، بالمشاركين في المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان. © مرفق التصوير – Vatican Media

توطيد التعاون مع الأمم المتحدة

أشارت التقارير التي قدَّمها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥ إلى زيادة تفاعل البرلمانات مع مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة: إذ ارتفعت معدلات المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من ٤٠٪ إلى ٤٨٪؛ ومعدلات المشاركة في عمليات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة من ٣٠٪ إلى ٤٥٪؛ ومعدلات المشاركة في عمليات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتابعة للأمم المتحدة من ٤٣٪ إلى ٥٨٪. وساهمت ٩١٪ من البرلمانات مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٥.

واجتمع ما يقرب من ٣٠٠ مشارك من أكثر من ٦٠ بلداً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير لحضور جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٢٥ – التي نُظِّمت بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة – بغية مناقشة سُبل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وركَّزت المناقشات على حشد الإرادة السياسية، وإشراك البرلمانات، والتصدي للتحديات، ولا سيما انخفاض الوعي بأهداف التنمية المستدامة.

وفي تموز/يوليو من العام نفسه، جمع الاتحاد البرلماني أيضاً النواب في الأمم المتحدة بنيويورك لمواصلة المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وركَّز المنتدى على هدفين من أهداف التنمية المستدامة، هما الهدف ٣ بشأن الصحة والرفاه للجميع، والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

«سيكون الحوار البرلماني العالمي بمثابة جسر يربط البرلمانيين بمنظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء والشباب والمجتمع المدني... وهو يشهد على الاعتراف المتزايد بأن الصحة العالمية ليست مجالاً تقنياً فحسب، بل هي أيضاً مجال ذو طابع سياسي عميق.»

الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس،
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

البرلمانيون من أجل الصحة

عقد الاتحاد البرلماني الدولي أول حوار برلماني عالمي إبّان جمعية الصحة العالمية، وأصبح هذا الحوار جزءاً من البرنامج الرسمي، مما يبرز الأهمية المتزايدة التي توليها مجموعة الجهات المعنية البرلمانية لمنظمة الصحة العالمية ويكلل العلاقات القوية القائمة بين المنظمتين.

مد الجسور بين البرلمانيين والقادة الدينيين

نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي، في حزيران/يونيو، المؤتمر البرلماني الثاني بشأن *الحوار بين الأديان: تعزيز الثقة واحتضان الأمل من أجل مستقبلنا المشترك* في روما، بالشراكة مع البرلمان الإيطالي وبدعم من منظمة الأديان من أجل السلام.

وحضر المؤتمر مئات البرلمانيين، بمن فيهم رؤساء برلمانات، فضلاً عن قادة دينيين ومسؤولين من الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء دوليين من ١٠٠ بلد تقريباً، استجابةً لشعار الفاتيكان لعام اليوبيل بأن يكونوا «حجاج الأمل» في ظل تصاعد النزاعات والاستقطاب واستغلال الدين كسلاح. والتقى البابا الجديد، ليو الرابع عشر، بالمشاركين في المؤتمر في الفاتيكان.

واستند المؤتمر إلى الزخم المحقق إبّان المؤتمر البرلماني الأول حول الحوار بين الأديان الذي عُقد في مراكش بالمغرب في حزيران/يونيو ٢٠٢٣.

وفي روما، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي الجزء الثاني من تقريره المعنون *«تقرير برلماني عن الدين والمعتقد: العمل على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع»* بشأن *«انخراط البرلمانيين في قضايا الدين والمعتقد»* حيث شدد على الدور الحيوي للنواب في النهوض بمجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع.

أنشطة الرئيسة

- ترأست الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات في شباط/فبراير في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.
- شاركت في رئاسة جلسة الاستماع البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة مع رئيس الجمعية العامة في شباط/فبراير في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.
- مثلت الاتحاد البرلماني الدولي إبّان القمة البرلمانية الرابعة لمنصة القرم الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر في ستوكهولم بالسويد.
- مثلت الاتحاد البرلماني الدولي في قمة رؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة بمصر.
- مثلت الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى البرلماني المعقود إبّان القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر بقطر.

السيدة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، مع السيد محمد أبو العينين، رئيس الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. © مجلس النواب المصري

المزيد عن تحفيز العمل البرلماني

- ركّز كل من المسار البرلماني لمنتدى حوكمة الإنترنت (حزيران/يونيو) والجلسة البرلمانية إبّان الاجتماع الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور ٢٠ عاماً على انعقادها (تموز/يوليو) على مكافحة التضليل الإعلامي الرقمي وتعزيز دور البرلمانات في سياسات الذكاء الاصطناعي والتعاهد الرقمي العالمي.
- في إطار المؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية (تعاون بين الاتحاد الدولي للحرس والبرلمان الأوروبي)، نظرت الجلسة البرلمانية لعام ٢٠٢٥، التي عُقدت إبّان المنتدى العام للمنظمة العالمية تحت شعار «*تعزيز التعددية من خلال التجارة الرقمية: ما دور البرلمانات؟*»، في كيف يمكن للمشرّعين تشكيل سياسات التجارة الرقمية لتعزيز النمو الشامل للجميع وتحديث حوكمة التجارة العالمية.
- ساهمت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماع البرلماني الذي عُقد في إطار لجنة وضع المرأة والذي ركّز على *البرلمانات وبيجين بعد مرور ٣٠ عاماً: مقاومة رد الفعل المناهض وتوجيه النهوج نحو المساواة بين الجنسين*.
- اختتم رؤساء البرلمانات من مجموعة العشرين، الذين اجتمعوا في كيب تاون تحت قيادة برلمان جنوب أفريقيا، القمة البرلمانية الحادية عشرة لمجموعة العشرين بتعهد بالتصدي للأزمات المتداخلة في العالم وضمان أن تشكل أصوات المواطنين الحلول العالمية.
- اجتمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والتابع للاتحاد البرلماني الدولي على هامش دورتَي جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، عمل على وضع نهوج وتعاريف مختلفة بشان الإرهاب.
- جمعت الدورة الثانية من مدارس العلوم من أجل السلام، التي نُظِّمت في الأردن، ما يقرب من ٤٠ مشاركاً، منهم نواب وموظفون برلمانيون من ١٢ بلداً، للتركيز على أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- استضاف الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، في بيجين، الندوة الأقاليمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات البلدان النامية لعام ٢٠٢٥. وجمعت الندوة ٣٤ برلمانياً وموظفاً برلمانياً من البلدان النامية لتعزيز المشاركة البرلمانية في مجال التنمية المستدامة.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي العديد من حلقات التدارس والندوات عبر الإنترنت بشأن السلام والأمن لفائدة البرلمانيين، أو شارك في فعاليات من هذا القبيل. وغطت هذه الفعاليات مواضيع عدة، منها مثلاً تنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وانضمام جميع بلدان العالم إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال السلام والأمن في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٦**.
- نُظِّم المنتدى البرلماني بالتعاون بين مجلس الشورى بدولة قطر والاتحاد البرلماني الدولي إبّان القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بهدف تسريع العمل في مجال القضاء على الفقر وتعزيز فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي ٥:
تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي

تكتسي الشفافية والمساءلة أهمية حيوية للأنظمة الديمقراطية البرلمانية وأهمية محورية ليحقق الاتحاد البرلماني الدولي أهدافه الاستراتيجية. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز ثقافة المساءلة المتبادلة داخل البرلمانات الأعضاء، وبين البرلمانات الأعضاء والاتحاد البرلماني الدولي، وداخل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي. وفضلاً عن ذلك، تُدعى البرلمانات الأعضاء إلى المشاركة في الاستطلاعات السنوية بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

تقارير الأعضاء

دُعي ٣٨ برلماناً عضواً إلى إكمال استبيان عام ٢٠٢٥، وهو عملية سنوية تُجرى بالتناوب، مع تشجيع البرلمانات الأخرى على المشاركة طوعاً. ورد ٢٩ من أصل ٣٨ برلماناً عضواً (٧٦٪) على الاستبيان، إلى جانب برلمانَي البحرين وقطر اللذين قدما مساهمات طوعية. وشملت النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٥ ما يلي:

- ٨١٪ من المشاركين نقلوا نواتج دورتَي جمعية الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢٤ إلى برلماناتهم الوطنية.
- ٤٥٪ (وهي أعلى نسبة تُسجَّل على مدى أربع سنوات) سنوا قوانين أو اعتمدوا قرارات أو اتخذوا إجراءات أخرى تتعلق بنواتج الاتحاد البرلماني الدولي.
- ٤٥٪ أجروا نقاشاً بشأن المشاركة البرلمانية في عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وتعلقت أبرز النتائج بكل من الجمعية الوطنية لسلوفينيا التي أحالت القرارات والإعلانات التي تمخضت عنها الدورتان الثامنة والأربعون بعد المائة والتاسعة والأربعون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي إلى مجلس رئيس الجمعية الوطنية واللجنة المعنية بالسياسة الخارجية والحكومة؛ وقطر حيث عقد مجلس الشورى مناقشة بشأن الإعلانات والقرارات التي اعتمدتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتيها الثامنة والأربعين بعد المائة والتاسعة والأربعين بعد المائة؛ ومجلس الشيوخ في أوزبكستان الذي اعتماد خارطة طريق تحدد مجالات المواءمة بين قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والخطة الإنمائية الوطنية.

واتخذت البرلمانات في بلدان عدة إجراءات بناءً على قرارات الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق الدفع قدماً بتشريعات عن الذكاء الاصطناعي والحماية الإنسانية والعمل المناخي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، دعا المجلس الأدنى السويسري إلى اعتماد استراتيجية وطنية بشأن الذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل تعالج الشواغل المتعلقة بالأخلاقيات والحوكمة. ووافقت الصومال على مشروع قانون للنازحين داخلياً يعزز أحكام عدم التمييز والوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمالية. وعقدت تايلند جلسات استماع عامة عن مشروع قانون بشأن تغيّر المناخ وأنشأت لجنة برلمانية فرعية للإشراف على حوكمة الذكاء الاصطناعي. وأقرت فييت نام قوانين تتعلق بالعلوم والابتكار وكفاءة الطاقة في عام ٢٠٢٥، مما واءم السياسة الوطنية مع مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتكنولوجيا المسؤولة.

وسائل الإعلام في الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

تفاعل الأعضاء مع الأمم المتحدة

في عام تتقلص فيه الميزانيات وتزداد فيه التساؤلات بشأن أهمية الأمم المتحدة، أصبحت مشاركة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في عمليات الأمم المتحدة وتأثيرها فيها أهم من أي وقت مضى. وقد أظهرت البيانات المستمدة من التقارير التي قدَّمتها البرلمانات الأعضاء في عام ٢٠٢٥ أن ٥٧٪ من البرلمانات المشمولة بالدراسة الاستقصائية قد دفعت لإشراك النواب في الوفود الوطنية المشاركة في الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، وأن أقل من نصفهم بقليل (٤٢٪) عقدوا جلسات إعلامية مع المسؤولين الحكوميين بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فعلى سبيل المثال، أجرت الإمارات العربية المتحدة مشاورات بشأن السُبل التي يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تساهم بها في الجهود المتعددة الأطراف وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ ودعت أوروغواي إلى إشراك النواب في الوفود الوطنية إلى الأمم المتحدة وتعزيز المساواة بين الجنسين في الشؤون الدولية؛ وعُقدت جلسة إعلامية رفيعة المستوى في أوكرانيا أسفرت عن دعوة إلى إقامة حوار عالمي بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

مبادرات الأعضاء بشأن تغيّر المناخ

تماشياً مع المساعي الاستراتيجية التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للتشجيع على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لتغيّر المناخ في إطار حملة *برلمانات من أجل الكوكب*، أفاد أكثر من ثلاثة أرباع (٧٧٪) المشاركين في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٢٥ باتخاذ خطوات مهمة للحد من الانبعاثات وتعزيز استدامة برلماناتهم. فأفاد ٧١٪ باتخاذ تدابير لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس؛ و٦١٪ باتخاذ إجراءات للانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ و٥٨٪ بتكثيف الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات الميثان.

وتشمل الأمثلة البارزة على البرلمانات التي اتخذت إجراءات من هذا القبيل سيراليون التي أنشأت إدارة متخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإشراف على الانتقال إلى نظام بدون ورق؛ والبرلمان الأوروبي الذي حدَّث سياسته البيئية واعتمد أهدافاً جديدة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ بغية تقليل بصمته البيئية؛ وبرلمان تركمانستان الذي أشرف على خارطة طريق وطنية للحد من انبعاثات الميثان.

أفادت ٦١٪ من البرلمانات المشمولة بدراسة الاتحاد البرلماني الدولي باتخاذ إجراءات للتحول من الوقود الأحفوري، بما فيه الفحم، إلى مصادر الطاقة المتجددة.
© وكالة فرانس برس/Joris Bolomey

إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي

في عام ٢٠٢٥، واصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى تحديث نظامه الأساسي ولوائحه. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، اعتمدت الجمعية، إبّان دورتها الخمسين بعد المائة، تعديلات تهدف إلى إدماج المنظور الجنساني في جميع أعمال الاتحاد، وتوضيح الإجراءات المتعلقة بالبنود الطارئة، والتشجيع على تعزيز التنوع في صفوف الوفود في جمعيات الاتحاد، وضمان إدماج منظور الشباب في قرارات الاتحاد، وتوحيد المواعيد النهائية لمختلف الإجراءات النظامية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، وافقت الجمعية في دورتها الحادية والخمسين بعد المائة على تعديل النظام الأساسي للاتحاد بغية تقنين صفة المراقب غير المصوِّت التي تُمنح للبرلمانات الأعضاء التي لم تعد عاملة في أراضي بلدانها، وتعديل القواعد والممارسات الخاصة باللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين من أجل تقنين التمثيل الجغرافي السياسي الواسع النطاق في صفوف أعضائها.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، تمكَّن الاتحاد البرلماني الدولي من الإفادة بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير الشفافية لشهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠، منهياً بذلك ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح والتابع للاتحاد البرلماني الدولي. وتمثلت إحدى التوصيات المعلقة الأخيرة في *سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الإبلاغ عن المخالفات والحماية من الانتقام* التي شملت إنشاء منصة إلكترونية للتعامل مع الشكاوى.

وسائل الإعلام في الدورة الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٢٥. © برلمان أوزبكستان

الاتصال والإعلام والتفاعل عبر الإنترنت

تؤدي أنشطة التواصل والإعلام دوراً حيوياً في مجالَي الشفافية والمساءلة. وظلت معظم مؤشرات الأداء إيجابية في هذا العام الأخير من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التواصل والإعلام على الرغم من ازدياد المشهد الإعلامي تعقيداً. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منبراً عالمياً للبرلمانات وعنها ومن أجلها يتيح تبادل المعلومات الموثوق بها والقصص الإيجابية والمستجدات الأساسية مع ٤٤٠٠٠ برلماني وأطراف أخرى في مختلف أنحاء العالم.

وشملت أبرز معالم عام ٢٠٢٥ في هذا المجال ما يلي:

- زيادة الزيارات إلى موقع www.ipu.org على مدار العام بنسبة ١١٪، مع تسجيل أكثر من ٥٤٠٠٠٠ زائر سنوياً.
- نمو كبير في قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، وبخاصةٍ إنستغرام (+١٦٪ من المتابعين) ولينكدإن (+٢٦٪ من التفاعلات).
- نشر ما يقرب من ٣٠٠٠٠ مقال في وسائل الإعلام تذكر الاتحاد البرلماني الدولي (+٨٪).
- تجريب أشكال جديدة ورائجة بشكل متزايد من المحتويات، علماً بأن سلسلة برنامج الإذاعة الشبكي المعنون *IPU on air* (الاتحاد البرلماني الدولي على الهواء) باتت تضم ١٥ حلقة.
- تجاوز عدد المسجَّلين في قاعدة البيانات المركزية للنواب والمجتمع البرلماني ٤١٠٠٠ شخص، مما قرب الاتحاد البرلماني الدولي من هدفه المتمثل في توجيه مواده الإعلامية إلى جميع النواب – البالغ عددهم ٤٤٠٠٠ نائب – في مختلف أنحاء العالم.

٤١ ٠٠٠

جهة اتصال مسجَّلة
في قاعدة بيانات
الاتحاد البرلماني الدولي

حائط وسائل التواصل الاجتماعي من المعالم الرائجة لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. © برلمان أوزبكستان

المزيد عن تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي 🕮

- انتهى الاتحاد البرلماني الدولي من إعداد مشروع سياسته بشأن الاستدامة، الذي من المقرر أن تعتمده الهيئات الرئاسية في عام ٢٠٢٦. وتهدف تلك السياسة إلى توجيه المنظمة والبرلمانات الأعضاء فيها نحو عمليات وأنشطة برلمانية مسؤولة بيئياً وشاملة ومركزة على المستقبل في مجال الاستدامة.
- نُظِّم تدريب بشأن مكافحة التحرش والمضايقة لفائدة جميع المشاركين في الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، بهدف تعزيز تنفيذ سياسة عدم التسامح مع تلك الممارسات. وعملت المنظمة مع خبير استشاري مستقل من أجل تهيئة بيئة عمل آمنة.
- عُقدت ثماني جلسات تدريبية للموظفين على مدى العام تغطي النهوج المتعلقة بالتغيرات السلوكية الاجتماعية والثقافية.

الجزء ٢

تحت المجهر

الهدف السياساتي ١ – تغير المناخ

تغيّر المناخ يكلف الناس أرواحهم ويقوض التنمية العالمية والسلام والأمن. ولذلك، فإن العمل المناخي هو الأولوية السياساتية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي. وهو يدعم البرلمانات في الحد من بصماتها الكربونية، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها الدولية، ويزودها بأدوات برلمانية كي تتخذ إجراءات مناخية. ويعمل عن كثب مع جهاته الشريكة في منظومة الأمم المتحدة لضمان أن يكون للنواب صوت قوي في المفاوضات العالمية بشأن المناخ.

كيف يساعد الاتحاد البرلماني الدولي غانا على خفض انبعاثات الميثان

عندما قرر برلمان غانا اتخاذ إجراءات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة بالمناخ، كان الاتحاد البرلماني الدولي حاضراً إلى جانبه لتزويده بالدعم والخبرة الفنية وسُبل بناء القدرات. وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب مع البرلمانيين لتعزيز فهمهم لالتزامات غانا بموجب اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، وتحديد الفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات برلمانية تساعدهم على تحقيق أهدافهم، بما يشمل خفض انبعاثات الميثان.

وإن تأثير الميثان أقوى ٨٠ مرة من تأثير ثاني أكسيد الكربون، وهو مسؤول عن نحو ٣٠٪ من الاحترار العالمي الذي نشهده اليوم. ونظراً إلى أن الميثان ملوث قصير العمر، فهو يبقى في الغلاف الجوي لمدة ١٢ سنة فقط وليس قرون كما هو حال ثاني أكسيد الكربون. ومن ثم، فإن خفض انبعاثات الميثان أشبه إلى سحب «مكبح الطوارئ» للتصدي للاحتباس الحراري، إذ يتيح للبلدان طريقة سريعة لإبطاء معدل الاحترار العالمي مع مواصلة السعي إلى خفض الانبعاثات الأخرى على الأمد الطويل.

ووقع أمين برلمان غانا والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إبّان الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في جنيف، اتفاق تعاون لتعزيز القدرات البرلمانية في غانا من أجل المساعدة على خفض انبعاثات الميثان، بدعم خيري من مشروع مركز الميثان العالمي، وهو شبكة عالمية من الخبراء وواضعي السياسات تناصر من أجل الحد من انبعاثات الميثان.

أبرم الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً إطارياً للتعاون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ من أجل تعزيز القدرة البرلمانية لغانا على الإسهام في الحد من انبعاثات الميثان.
© الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

وافتتح رئيس البرلمان، السيد ألبان كينغسفورد سومانا باغبين، الشراكة رسمياً في أكرا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بالتزامن مع الجلسة الأولى من حلقة العمل المعقودة تحت شعار *«تعزيز العمل البرلماني بشأن تغير المناخ: تعزيز دور البرلمان في الحد من انبعاثات الميثان»*. وقال للمشاركين إن «من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى خفض انبعاثات الميثان. فهو غاز قوي من غازات الاحتباس الحراري. ومن ثم، تتيح معالجة انبعاثات الميثان واحدة من أسرع وأكثر الطرق فعالية لإبطاء وتيرة الاحترار العالمي».

وشكر السيد الرئيس باغبين الاتحاد البرلماني الدولي على دعمه، وحث اللجنة البرلمانية المعنية بالميزانية على إعطاء الأولوية للاستثمار في المبادرات المناخية، ولا سيما تلك التي تقلل انبعاثات الميثان وتحفز الابتكارات المراعية للبيئة. وقال إن «تغيّر المناخ ليس تهديداً بعيداً، بل هو أزمة عالمية تتطلب قيادة تشريعية جريئة. وبالاستثمار في خفض انبعاثات الميثان واعتماد التكنولوجيات المراعية للبيئة، يمكن للبرلمان تهيئة بيئة مستدامة لغانا».

وحتى وقت قريب، كان الميثان يحظى باهتمام محدود في المناقشات البرلمانية. ويساعد برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لبناء القدرات على إدراج هذه المسألة في جداول أعمال البرلمانات، مع تعزيز فهم الأعضاء لكيفية توافق الإجراءات المتعلقة بالميثان مع الالتزامات المناخية المؤسسات والأولويات السياساتية الأوسع نطاقاً في غانا.

وبعد انتهاء حلقة العمل الأولية، أعدّ البرلمان بياناً عن الميثان لإدراجه في جدو الأعمال السياسي. واجتمع النواب مع مؤسسات تنفيذية، مثل وكالة حماية البيئة، لمناقشة الخطط القائمة بشأن الميثان والدور الفعال الذي يمكن للبرلمان الاضطلاع به عن طريق وظائفه الرقابية والتشريعية والمالية.

وزار النواب، في إطار البرنامج، منطقة لزراعة الأرز من أجل رؤية تأثيرات تغيّر المناخ بأنفسهم. وعُرضت عليهم حلول عملية، مثل الترطيب والتجفيف المتناوبين، يمكنها تقليل انبعاثات الميثان بنسبة تصل إلى ٧٠٪ دون تقليل الغلة الزراعية. وفضلاً عن ذلك، اغتنم النواب الفرصة للتواصل مع الناخبين في أثناء الزيارة الميدانية لمناقشة الشواغل المحلية والحلول المحتملة.

وفي أعقاب برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، أصبح خفض انبعاثات الميثان جزءاً من خطة العمل الرسمية للجنة الميزانية لعام ٢٠٢٦، مما يضمن استمرار الاهتمام البرلماني بهذه المسألة. وأجرت اللجنة مؤخراً زيارة رقابية دامت أسبوعين إلى شركات التعدين لمناقشة إسهام قطاع التعدين في انبعاثات الميثان واستعراض التدابير الممكن اتخاذها لرصد تلك الانبعاثات والتخفيف من آثارها، فضلاً عن إزكاء الوعي بجميع هذه المسائل.

كشك تصويت في تشاد. © Joris Bolomey/وكالة فرانس برس

الهدف السياساتي ٢–الديمقراطية والبرلمانات القوية

يروِّج الاتحاد البرلماني الدولي للمبادئ والقيم الجامعة لكل البرلمانات الديمقراطية. ولا يمكن للبرلمانات أن تكون قوية إلا عندما تصبح فعالة، ومسؤولة، وشفافة، ومتجاوبة، وشاملة، ومتاحة، وممثلة لجميع أطياف المجتمع. ولذلك يشجع الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، جميع البرلمانات الأعضاء على اتباع معاييره وإرشاداته التي تستند إلى خبرته الممتدة على مدى ١٣٧ عاماً. ويجب أن تدفع البرلمانات القوية عجلة التنمية لتوفير أفضل حياة للشعوب التي تمثلها.

كيف ساعد الاتحاد البرلماني الدولي تشاد على طريق الديمقراطية

مثلت أول انتخابات تُجرى في تشاد منذ أكثر من عشر سنوات نهاية فترة انتقالية دامت ثلاث سنوات ومهدت الطريق للعودة إلى الديمقراطية البرلمانية. وكان من الملائم أن تُجرى الانتخابات بعد وقت قصير من حصول السيد هارون كبادي – الرئيس السابق للجمعية الوطنية في تشاد، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي، والرئيس الحالي لمجلس الشيوخ – على جائزة كريمر-باسي لعام ٢٠٢٤ التي يمنحها الاتحاد البرلماني الدولي تكريماً لنائب العام.

وعمل الاتحاد البرلماني الدولي طوال عام ٢٠٢٥ على دعم برلمان تشاد فضلاً عن البرلمانات الانتقالية في بوركينا فاسو وغابون وغينيا والنيجر. وشملت أبرز الأنشطة عقد مؤتمر رفيع المستوى للبرلمانات الانتقالية في غرب ووسط أفريقيا. وعُقد المؤتمر في ليبرفيل بغابون حيث تبادل القادة البرلمانيون من تشاد وغابون وغينيا الآراء والدروس المستفادة بشأن تقليص الفترة الانتقالية من أجل العودة إلى النام الدستوري.

وتكلل تقدم تشاد بإبرام اتفاق بين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والسيد علي كولوتو تشايمي، رئيس الجمعية الوطنية في تشاد. وسعياً إلى المساعدة على تحديث البرلمان وتعزيزه، يغطي الاتفاق مجلسَي برلمان تشاد، مع تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة عمل بشأن المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب لصالح أكثر من ٢٤٠ نائباً وموظفاً برلمانياً في تشاد في مرحلة سابقة من العام.

ويكتسي التطور المستمر لتشاد بوصفها ديمقراطية برلمانية – ودور الاتحاد البرلماني في دعمها – أهمية أساسية نظراً إلى حالة عدم الاستقرار الأوسع نطاقاً التي تشهدها وسط أفريقيا ومنطقة الساحل. وقبل شهر من الدورة الخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، حذر السيد تشايمي، رئيس البرلمان، من «الظروف الدولية المقلقة بوجه خاص» ووصفها بأنها «تنطوي على تهديدات خطيرة للسلام والأمن، وعواقب وخيمة من حيث تغيّر المناخ، وتراجع في تعددية الأطراف».

ونظَّم الاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة تدارس بشأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان لفائدة النواب المنتخبين حديثاً وموظفي برلمان تشاد، وجمعت هذه الفعالية ٥٠ مشاركاً تقريباً من كلا المجلسين. وكانت هذه أول فرصة يحصل فيها البرلمانيون على تقييم للتقدم المحرز منذ أن أجرى البرلمان أول تقييم ذاتي لأهداف التنمية المستدامة قبل الانقلاب العسكري في عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البلاد على مدى السنوات الثلاث السابقة، أفاد المشاركون بإحراز تقدم جيد، ولا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات والإجراءات البرلمانية. وإن تعهد برلمان تشاد الجديد بالمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل فترة انتقالية سياسية صعبة يتيح نظرة ثاقبة بشأن مساعي الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى النهوض بالديمقراطية وتعزيز البرلمانات في غرب ووسط أفريقيا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ساعدت حلقة التدارس البرلمانيين المنتخبين حديثاً على التعرف على عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واستعراضه الدوري الشامل. وعمل المشاركون على وضع خطة تعزز مساهمة برلمان تشاد في هذه الآلية في إطار الجهود المبذولة للنهوض بحقوق الإنسان في البلاد.

الهدف السياساتي ٣ – حقوق الإنسان

يواجه آلاف البرلمانيين يومياً، في مختلف أنحاء العالم، تهديدات ومضايقات وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. وتؤكد بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أن المشكلة تتفاقم – إذ سجَّل عام ٢٠٢٥ عدداً غير مسبوق من البلاغات المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بشأن تعرض النواب لانتهاكات مدعى بها في مجال حقوق الإنسان. وتتبوأ اللجنة مكانة فريدة للدفاع عن حقوق البرلمانيين، ويشمل عملها تعبئة المجتمع البرلماني الدولي، والضغط على السلطات الوطنية، وزيارة النواب المعرضين للخطر، وإيفاد مراقبين إلى المحاكمات.

إطلاق سراح السيد أحمد العلواني: كيف تكلل مسار طويل من الجهود الدبلوماسية الهادئة بالنجاح

تكلل أكثر من عقد من الإصرار الهادئ، والجهود الدبلوماسية خلف الكواليس، والحملات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالنجاح في عام ٢٠٢٥ عندما تمت تبرئة النائب العراقي السابق أحمد العلواني والإفراج عنه بعد أن قضى ١٢ عاماً من السجن محكوماً عليه بالإعدام.

وكان من المفترض أن يكون السيد العلواني متمتعاً بالحصانة البرلمانية بوصفه نائباً. ومع ذلك، اعتُقل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الرمادي بالعراق عقب مداهمة أدت إلى مقتل شقيقه وسبعة أشخاص آخرين. واحتُجز في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب وحُكم عليه بالإعدام شنقاً.

وتابعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين القضية عن كثب منذ البداية، وطالبت مراراً بالإفراج عن السيد العلواني، وسعت إلى اغتنام كل الفرص للتواصل مع السلطات العراقية. وحدثت نقطة التحول في عام ٢٠٢٣ عندما زار وفد من الاتحاد البرلماني الدولي بغداد، بقيادة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين آنذاك، السيد النائب البلجيكي صامويل كوغولاتي، والعضو السابق في اللجنة، السيد النائب الباكستاني مشاهد حسين. والتقى فريق الاتحاد البرلماني الدولي بالقادة العراقيين الرفيعي المستوى، وعائلة السيد العلواني ومحاميه، بالإضافة إلى النائب نفسه الذي كان لا يزال في السجن ومحكوماً عليه بالإعدام.

وجمعت البعثة بين الحوار والشفافية وبناء الثقة باستخدام القنوات الدبلوماسية لحث القادة السياسيين والدينيين على منع إعدام السيد العلواني والتوصل إلى حل مرضٍ. وقد ساعدت الجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب جهود الوساطة الحاسمة لزعماء العشائر والتزام السلطات العراقية بحل القضية، على التغلب على العقبات السياسية التي طال أمدها والإسهام في إطلاق سراح السيد العلواني.

وقال الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ إن «هذه النتيجة دليل على قوة المناصرة المستمرة والحوار والتضامن الدولي. وأود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وزعماء العشائر والسلطات العراقية لتذليل العقبات والحفاظ على حقوق السيد العلواني وكرامته».

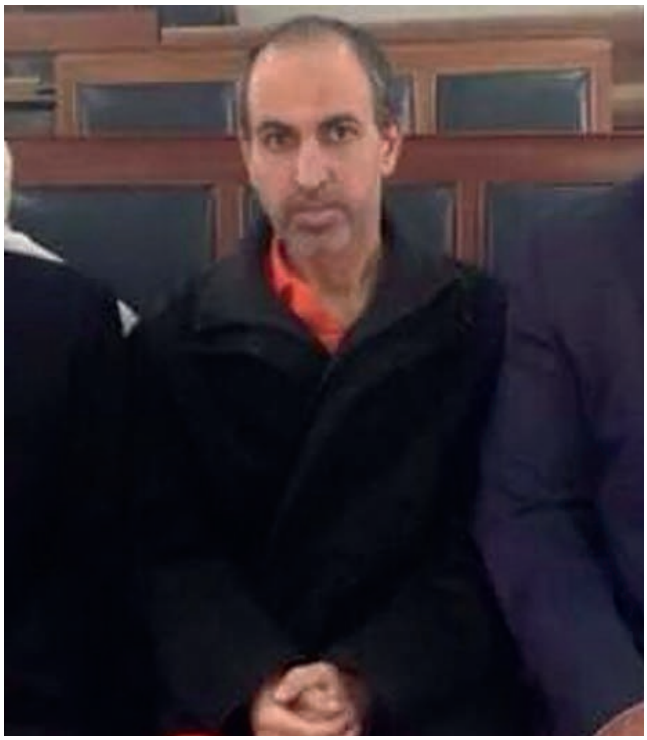

السيد النائب العراقي السابق أحمد العلواني.
© صورة بإذن من عائلة السيد العلواني

وقد عزت عائلة السيد العلواني الفضل إلى إصرار الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطة الدعوة والمناصرة والمتابعة المستمرة التي اضطلع بها والتي شجعت السلطات العراقية على التوصل إلى هذا الحل الذي طال انتظاره. وشكر السيد العلواني، بعد إطلاق سراحه، الاتحاد البرلماني الدولي على التزامه، مشيداً «بالجهود المستمرة التي بذلتها المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الشعبية».

ودائماً ما يكون الدفاع عن حقوق الإنسان صعباً. ولا تكون حماية النواب من سوء المعاملة أو ما هو أسوأ سهلة على الإطلاق. ولكن الاتحاد البرلماني الدولي سيستمر في الدفاع عن حقوق البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم، مستلهماً بما حققه من نجاح في قضايا مثل قضية السيد أحمد العلواني.

الهدف السياساتي ٤ – المساواة بين الجنسين

يشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على زيادة عدد النساء فيها، ودعم النساء العاملات في البرلمانات، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني داخل المؤسسات البرلمانية. وقد جسدت الحملة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥ تحت شعار «*تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء*» التزام المنظمة بالعدل بين الجنسين. وفي بعض البلدان، شهد عام ٢٠٢٥ تباطؤاً أو حتى تراجعاً في تمثيل النساء في البرلمانات. وما دام الرجال يفوقون النساء عدداً بأكثر من ثلاث مرات في المناصب التنفيذية والتشريعية، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانيات والدعوة إلى زيادة تمثيل النساء.

المساواة بين الجنسين في منغوليا: تسليط الضوء على الخورال الأكبر للدولة!

قالت السيدة نومين شينبات، وهي نائبة في الخورال الأكبر للدولة (برلمان منغوليا)، إن «المساواة بين الجنسين ليست قضية نسائية فقط، بل هي قضية تتطلب قيادة الجميع. وبالتعاون معاً، يمكننا زيادة عدد النساء في أدوار القيادة واتخاذ القرارات وبناء مستقبل أكثر توازناً وإنصافاً للجميع».

وكانت السيدة شينبات واحدة فقط من بين مجموعة النواب الجدد المنتخبين إلى برلمان منغوليا، إلى جانب عدد قياسي من النساء اللواتي أصبحن يشكّلن أكثر من ربع المشرِّعين. ولا يحدث هذا التقدم صدفة. وما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يعمل عن كثب مع منغوليا منذ عام ٢٠٢٢، عندما أُبرمت مذكرة تفاهم بين المؤسستين لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في البرلمان.

وشهدت المساعي المبذولة في هذا المجال تقدماً سريعاً منذ ذلك الوقت. ثم أُجري تقييم ذاتي في عام ٢٠٢٣ تبعته خطة استراتيجية، ونظَّم الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥ حلقة عمل لفائدة ما يقرب من ١٥٠ نائباً وموظفاً وجهة معنية وطنية أخرى. وركَّزت حلقة العمل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسُبل تنفيذها. وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة والتلفاز على نشر الخبر خارج البرلمان. وتضمنت بعثة الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً اجتماع مائدة مستديرة مع نواب برلمان المملكة المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني.

وكان التقدم مثيراً للإعجاب. ورُفعت الحصة الانتخابية القائمة إلى ٣٠٪، مما أدى، إلى جانب نظام جديد من التناوب الإلزامي بين الرجال والنساء في قوائم المرشحين، إلى شغل النساء ربع المقاعد البرلمانية. وشهد البرلمان تطورات أخرى منها زيادة التنوع بانضمام نواب أصغر سناً، وثلاثة نواب من ذوي الإعاقة، ونائبة من الأقلية الكازاخية، فضلاً عن تخصيص قاعة للأطفال لفائدة النائبات ممن لديهن مسؤوليات أسرية.

واستلهم عدد من النائبات المنغوليات من حملة *تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء*، فسجَّلن مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي سجَّلت الآلاف من المشاهدات. وفي إحدى تلك المقاطع، تقول السيدة النائبة مونختور نارانتويا-نارا إن العديد من القضايا الاجتماعية لا تزال بدون حل لأن النساء مستبعدات من عمليات اتخاذ القرارات. وقالت السيدة مونختور إن «النساء ينظرن إلى القضايا بقدر كبير من التفصيل وبحدس إنساني عميق، فيستطعن معالجة حتى أصغر المشكلات من خلال العمل المشترك بقوة وحماس. وتتولى نائباتنا طرح العديد من القضايا الاجتماعية التي كثيراً ما تُهمَل، ومناقشتها والدفع بها قُدماً بحثاً عن الحلول. وإن وجود عدد أكبر من النساء في مواقع صنع القرار، ممن يفهمن نبض المجتمع واحتياجاته فهماً حقيقياً، سيشكِّل قوة فاعلة في التصدي للكثير والكثير من التحديات التي تواجه مجتمعنا».

حلقة عمل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن المساواة بين الجنسين في برلمان منغوليا. © برلمان منغوليا

النائب إيمانغا وامونييما، أمين تحالف الشباب بزامبيا. © الاتحاد البرلماني الدولي

الهدف السياساتي ٥ – مشاركة الشباب

تعتمد الديمقراطية السليمة على المشاركة النشطة للشباب، في حين أن تمثيل الشباب في البرلمانات الوطنية في ركود. فوفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، كان أقل من ٣٪ من البرلمانيين عالمياً في عام ٢٠٢٥ من الفئة العمرية البالغة ٣٠ عاماً أو أقل رغم أن هذه الفئة تشكّل نصف سكان العالم تقريباً. وقد أيد نواب من ١٦٠ بلداً تقريباً وأكثر من ٩٥ رئيس برلمان الحملة الطويلة الأمد التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي تحت شعار «*نعم للشباب في البرلمان!*». وكان الاتحاد البرلماني الدولي من أولى المنظمات الدولية التي حفزت المزيد من البرلمانيين الشباب على حضور اجتماعاتها.

زامبيا تقول نعم للشباب في البرلمان!

في عام ٢٠٢٥، أصبحت الجمعية الوطنية لزامبيا أحدث برلمان ينفذ حملة الاتحاد البرلماني الدولي المنظّمة تحت شعار «*نعم للشباب في البرلمان!*». وبدأ العمل في عام ٢٠٢١ عندما انضم رئيس الجمعية إلى الحملة، ثم أُنشئ التحالف البرلماني لشباب زامبيا في عام ٢٠٢٢ واستُهلت حملة وطنية في عام ٢٠٢٤.

وأدت هذه الجهود إلى إنجاز جديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ عندما خصصت الجمعية الوطنية حصة نسبتها ٥٪ للمرشحين الشباب دون سن الخامسة والثلاثين إلى جانب الحصتين المخصصتين للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن حصة الشباب أقل بكثير مما هو لازم لضمان تحقيق هدفَي الاتحاد البرلماني الدولي المتمثلين في أن يكون ١٥٪ من النواب في سن الثلاثين أو أقل و٣٥٪ في سن الأربعين أو أقل، فإن نظام التصويت القائم على الفوز للأكثر أصواتاً يتيح انتخاب النساء والشباب خارج الحصة، وهو ما يُعدّ خطوة مهمة يمكن توسيعها مع مرور الوقت.

وكان أحد وكلاء هذا التغيير السيد إيمانغا وامونيما، وهو أمين تحالف شباب زامبيا ومشارك نشط في منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أدى السيد وامونيما دوراً قيادياً مهما في عملية الإصلاح، وسانده في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي بالتشجيع وأنشطة بناء القدرات. وقال إن «الاتحاد البرلماني الدولي أثر تأثيراً مباشراً في هذه العملية من خلال التواصل والتفاعل وإنشاء التحالف البرلماني للشباب. وقد أيدنا هذه المبادرة بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. ولا شك في أن مشاركتنا في منتدى البرلمانيين الشباب كانت مفيدة جداً».

ولا تكمن أهمية قصة زامبيا في مسألة الحصص فقط وإنما في الخطوات التي أدت إليها وهي الالتزام المبكر لرئيس البرلمان، وإنشاء وتعزيز تحالف الشباب بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، واضطلاع رئيس تحالف بدور محوري في تشكيل الإصلاح الدستوري. وتُظهر زامبيا كيف يمكن للتواصل والتعاون والعلاقات المستدامة أن تتحول إلى نتائج ملموسة.

ويقدِّم الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث حجج مقنعة لزيادة مشاركة الشباب. أما الحجة الأولى، فتتمثل في الشرعية الديمقراطية: إذ ينبغي للتمثيل البرلماني أن يكون مرآة للمجتمع ككل. وأما الحجة الثانية، فتكمن في أن مشاركة الشباب تؤدي إلى وضع سياسات أفضل، وبخاصة فيما يخص القضايا ذات الأهمية البالغة للشباب مثل التعليم والتوظيف. وأما الحجة الثالثة والأخيرة، فهي تعزيز التجديد في البرلمان: إذ يقدِّم النواب الأصغر سناً أفكاراً جديدة، ودراية بالأمور التكنولوجية، وتفاعلاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وانفتاحاً على ممارسات العمل المرنة.

ويكتسي مثال زامبيا أهمية خاصة لأنه حدث في ظل ظروف عصيبة لتمثيل الشباب والنساء عالمياً. وقد شهد التقدم ركوداً منذ عام ٢٠٢٣، إذ كان ٢٫٨٪ فقط من البرلمانيين في سن الثلاثين أو أقل، وهي النسبة نفسها المسجَّلة في عام ٢٠٢٣. والأمر الأكثر إثارة للقلق أن نسبة النائبات دون سن الثلاثين قد تراجعت من ١٫٤٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ١٫٢٪ في عام ٢٠٢٥. وبعد سنوات من التحسن المستمر، تُظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي حدوث ركود بل وتراجع في بعض الحالات. ومن ثم، تمثل زامبيا تقدماً ملموساً. وبالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، فإن العلاقة بين التواصل والتعاون على الأمد الطويل، وبناء القدرات، والتغيير التشريعي الحقيقي مثال حقيقي على التأثير.

الهدف السياساتي ٦ – السلام والأمن

في ظل تصاعد انعدام الأمن العالمي والمستويات غير المسبوقة من الإنفاق على الدفاع، تحتاج البرلمانات إلى معلومات واضحة وقائمة على الأدلة لضمان شفافية الإنفاق العسكري وخضوعه للمساءلة وتوافقه مع الأولويات الوطنية والقيم الديمقراطية. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي النواب في الوفاء بالتزامهم بالممارسات الديمقراطية، والتدقيق في النفقات العسكرية لحكوماتهم، وضمان التقيد بسيادة القانون. ويدعم أيضاً البرلمانات في الإلمام بالمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية الرامية إلى دعم السلام والأمن، وفي الموافقة على التصديق عليها.

جزر القمر وتونغا ومنغوليا: ثلاثة بلدان تحاول جعل العالم أكثر أماناً

يشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي ويدعم البرلمانات في عملها على الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات القائمة الرامية إلى الحد من تهديدات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وفي تنفيذ تلك الصكوك. وفي عام ٢٠٢٥، قدَّمت جزر القمر رسمياً وثيقة انضمامها عقب حلقة تدارس رفيعة المستوى نظَّمها الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكان تقديم وثائق الانضمام إبّان الاجتماع نفسه مثالاً متميزاً على التأثير الفوري حيث يتلاقى الدعم التقني مع الزخم السياسي في الوقت الحقيقي.

وقال السيد محمد أحمد باكو، وهو نائب ونائب رئيس جمعية اتحاد جزر القمر، إن «جزر القمر معزولة إلى حد ما ومعرضة للخطر، لكننا نشغل في الوقت نفسه موقعاً جغرافياً استراتيجياً مهماً. ومن مصلحتنا أن نفكر في الأمن القومي لحماية أنفسنا من جميع أشكال الهجمات. وكان من المهم لجزر القمر أن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية للمشاركة في الحملة ضد انتشار الأسلحة البيولوجية وأسلحة الدمار الشامل والمساعي الرامية إلى نزع تلك الأسلحة من أجل إقامة عالم أكثر توازناً وأماناً وإنصافاً».

وكانت تونغا مثالاً بارزاً أيضاً على دعم الاتحاد البرلماني الدولي للنواب في دفع حكوماتهم إلى التصديق على معاهدات السلام والأمن الدوليين.

وأدت الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي والنواب الوطنيون، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إلى تصديق تونغا على تلك الاتفاقية المعروفة أيضاً باسم معاهدة أوتاوا.

وقال السيد تيفيتا فاتافيهي بولوكا، وهو نائب من تونغا دافع عن عملية الانضمام في البرلمان، «لقد زرتُ كمبوديا وشاهدتُ بنفسي ضحايا الألغام المضادة للأفراد التي خلفتها الحروب السابقة. لقد أثر ذلك فيّ بشدة ولمسني على المستوى الشخصي. وعندما علمتُ أن تونغا لم تنضم بعد إلى معاهدة أوتاوا، شعرتُ بأن من واجبي أن أحث الحكومة على الانضمام».

وما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على توعية البرلمانات والنواب بشأن معاهدة أوتاوا منذ عام ٢٠٢١. ويُظهر انضمام تونغا أن المثابرة، وبناء العلاقات، والقيادة المحلية تؤتي ثمارها. وإلى جانب انضمام جزر مارشال، كانت هذه أول عملية انضمام جديدة إلى معاهدة أوتاوا منذ أكثر من سبع سنوات.

ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي أن تفتح معاهدة أوتاوا أبوابها للمزيد من حالات الانضمام، وأن تنضم تونغا إلى معاهدات أخرى.

وقد آتت المثابرة ثمارها في عام ٢٠٢٥ بتصديق منغوليا على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ويقتضي التعديل من الدول الموقعة حماية المنشآت النووية والمواد النووية المستخدمة أو المخزنة أو المنقولة محلياً لأغراض سلمية. وصدقت حكومة منغوليا على التعديل نتيجةً لمشاركة منغوليا في حلقة تدارس رفيعة المستوى نظَّمها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وقال السيد تسينغيغ ميجيدورج، الممثل الدائم لمنغوليا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن «التوترات الجغرافية السياسية العالمية تتفاقم، مما يؤجج النزاعات ويزيد من المخاطر النووية. وتولي منغوليا أهمية كبيرة لمسائل الأمن والسلامة والضمانات والتطبيق السلمي للعلوم والتكنولوجيات في المجالات النووية».

وجزر القمر وتونغا ومنغوليا ثلاثة بلدان مختلفة تماماً لها أنظمة برلمانية مختلفة. ومع ذلك، تجمعها رغبة في العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي والحصول على دعمه في سعيها إلى تعزيز السلام والأمن.

يشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على الموافقة على التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. © Fariq Faraj Mahmood/وكالة الأناضول/وكالة فرانس برس

عيادة صحية في الكاميرون. © Kepseu/وكالة أنباء شينخوا/وكالة فرانس برس

الهدف السياساتي ٧ – التنمية المستدامة للجميع

لم يتبقَ سوى أقل من خمس سنوات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها، غير أن الملايين في مختلف أنحاء العالم لم يتمكنوا بعد من التمتع بحقوقهم الكاملة وعيش حياة مزدهرة. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في الوفاء بمسؤولياتها التشريعية والرقابية والمالية، وتحقيق أهدافها بموجب إعلان هانوي الذي أصدره، وإبقاء تقدم الحكومات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح. ويوفر الاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق فعالياته الوطنية والإقليمية والأقاليمية، أنشطة لبناء القدرات ورؤى خبراء من أجل مساعدة النواب والموظفين البرلمانيين على التصدي للتحديات المرتبطة بتغيّر المناخ، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والصحة، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والبيئة.

كيف ساعدت الضرائب الصحية الكاميرون على الإقلاع عن التدخين

في ظل معاناة النظم الصحية في مختلف أنحاء العالم وتعرض الميزانيات الوطنية للرعاية الصحية لضغوط متزايدة، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية والبرلمانات الوطنية لتغيير المفهوم السائد: فالصحة ليست تكلفة بل استثمار.

وقال الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ، إبّان حلقة عمل نُظِّمت في عام ٢٠٢٥ بشأن الضرائب الصحية في ياوندي بالكاميرون، إن «الصحة استثمار في الناس، والإنتاجية، والازدهار الطويل الأمد. وتتيح الضرائب المفروضة على التبغ فرصة فريدة بوجه خاص لتقليل الاستهلاك، والوقاية من الأمراض، وتوليد إيرادات محلية».

وعلى الرغم من طموح الكاميرون المعلن في عام ٢٠٢٣ لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، فإن الرعاية الصحية رفاهية لا يستطيع العديد من مواطنيها تحملها. وأتاحت حلقة عمل ياوندي، التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع شبكة البرلمانيين المعنية بمكافحة التبغ والمخدرات في برلمان الكاميرون (شبكة أكسجين)، إجراء مناقشات وطنية بشأن استخدام الضرائب على التبغ لتمويل التغطية الصحية الشاملة. ومن الجدير بالذكر أن الضريبة على مبيعات التبغ أقل من نصف المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية.

وقال رئيس شبكة أكسجين، السيد نغالي دانيال إيتونغو، إبّان حلقة العمل، إنه «إذا كانت التغطية الصحية الشاملة ضماناً لإتاحة خدمات صحية عالية الجودة للجميع بلا استثناء، وفي أي وقت ومكان يحتاجونها، ومن دون أن يواجهوا أي مشقة مالية، فإن فرض الضرائب على التبغ يمثل خطوة كبيرة نحو تحسين الرعاية الصحية».

وتماشياً مع هدف التنمية المستدامة ٣ المتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يشن حملات للحد من الأمراض غير المعدية عن طريق فرض ضرائب على المنتجات المسببة لتلك الأمراض. ويقدِّم التقرير المعنون *«إنقاذ الأرواح وحشد الإيرادات: دليل عمل للبرلمانيين بشأن الضرائب الصحية»*، الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٢، خارطة طريق لبلدان مثل الكاميرون من أجل توليد الإيرادات الإضافية التي تشتد الحاجة إليها، مع الحد في الوقت نفسه من استهلاك هذه المنتجات.

وركّزت حلقة العمل التي دامت يوماً واحداً، وجذبت أكثر من ١٥٠ نائباً وموظفاً، على سُبل المناصرة لفرض الضرائب على التبغ تحديداً وتقنينه والإشراف عليه. وفي بداية حلقة العمل، كان نحو نصف البرلمانيين المشاركين يمتلكون معرفة تتجاوز المستوى الأساسي بشأن الضرائب الصحية، ولكن بعد انتهاء حلقة العمل، قال ٨١٪ منهم تقريباً إنها ساعدتهم على فهم أهمية الضرائب الصحية فهماً أفضل. وقال ٦٣٪ إنهم يشعرون الآن بثقة «شديدة» في الدفاع عن الضرائب الصحية.

وإن الإعلان الختامي المنبثق عن الفعالية وخطة العمل الرامية إلى زيادة الضرائب المفروضة على التبغ مهدا الطريق لتنظيم اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين ولأن يأمر وزير المالية بإنشاء صندوق خاص للأشخاص الذين يعانون أمراضاً غير معدية. وأفاد الوزير أيضاً بأنه يؤيد زيادة الضرائب على التبغ. وهذا مثال آخر على كيفية تحول أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن بناء القدرات إلى إجراءات في الوقت الحقيقي.

وقال السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إنه «لا يمكن تحقيق أيٍّ من ذلك من دون إرادة سياسية. وهذا ما يجعل حلقة العمل هذه بالغة الأهمية. ونأمل أن تكون نقطة انطلاق لانخراط برلماني أوسع وأكثر استمرارية في موضوع فرض الضرائب على التبغ».

نحو عضوية عالمية

البرلمانات الأعضاء (١٨٣)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان**، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى*، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو*، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار**، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي*، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الأعضاء المنتسبون (١٥)

الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان الأفريقي، برلمان الأنديز***، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا***، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، برلمان بلدان السوق الجنوبية المشتركة (PARLASUR)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدِّم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها، وتعقد بانتظام جلسات مشتركة بينها وبين الاتحاد البرلماني الدولي إبّان دورات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وفي عام ٢٠٢٥، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة حلقة عمل مشتركة بعنوان «البرلمانات في عالم متغير: التعامل مع التعقيدات، وعدم اليقين، والاضطرابات» إبّان الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي من أجل مناقشة أشكال جديدة من المرونة الديمقراطية التي تتيح للبرلمانات التمسك بوظائفها الأساسية مع التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة، واستمرا في التعاون في مشاريع بحثية أخرى. وقام الأمناء العامون، إبّان اجتماعات الرابطة، بتبادل خبراتهم بشأن مجموعة من المجالات التي يعمل فيها الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما مكافحة العنف الجنساني في البرلمان، ومشاركة المواطنين في أعمال البرلمانات، واستخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات، وغيرها. وهذه التبادلات المثمرة وسيلة مهمة لتبادل الممارسات الجيدة وإثراء التفكير داخل الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة والبرلمانات الوطنية.

* أعضاء غير مشاركين (جميع الحقوق معلقة)

** أعضاء مشاركون في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب بدون الحق في التصويت

*** أعضاء منتسبون غير مشاركين (جميع الحقوق معلقة)

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)
رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيدة غ. موراوسكا-ستانيكا (بولندا)
نائبة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة أ. سارانغي (الهند)
نائبة رئيسة اللجنة التنفيذية
(مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيدة ن. ب. ك موتي (زامبيا)
نائبة رئيسة اللجنة التنفيذية (المجموعة الأفريقية)
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة ح. ب. ح. السليطي (قطر)
نائبة رئيسة اللجنة التنفيذية (المجموعة العربية)
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٩

السيدة م. د. ك. ألفا بريتو (بيرو)
نائبة رئيسة اللجنة التنفيذية
(مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٨

السيدة س. ميكاييلوفا (أذربيجان)
نائبة رئيسة اللجنة التنفيذية (مجموعة أوراسيا)
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد م. ديك (أستراليا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد م. علي سيرا (إندونيسيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد ك. كاخادو سامبايو (البرازيل)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد أ. غريفروي (بلجيكا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٩

السيدة إ. كيتوا غودالينا
(جمهورية الكونغو الديمقراطية)
عضو
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٧

السيدة ح. ع. غيدي (جيبوتي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٩

السيد إ. ياكوفيلي (فرنسا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيد غ. أ. أكبابيو (نيجيريا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة ك. برادلي (المملكة المتحدة)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٩

السيدة ن. أبو غوش (الأردن)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيين الشباب)
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٧

السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيات)
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٧

كيف يموَّل الاتحاد البرلماني الدولي

تموِّل برلماناتنا الأعضاء وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد البرلماني الدولي على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً تدفقاً منتظماً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية في عام ٢٠٢٥. وتشمل تلك الجهات المانحة الاتحاد الأوروبي، وبرنامج المعونة الأيرلندي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وبرلمانات الإمارات العربية المتحدة، والصين، وقطر، وميكرونيزيا فضلاً عن الاتحاد البرلماني العربي، ومركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي (البحرين)، ومركز الميثان العالمي، ومؤسسة جولي-آن ريغلي بجامعة ولاية أريزونا، ومؤسسة هانز ويلزدورف. وتقدِّم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سُبل الدعم إلى عدد من الأنشطة والبرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

منشورات الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٥

١٠ إجراءات

- ١٠ إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠٢٥ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية | الروسية)
- مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية في ٢٠٢٥ (الإنجليزية | الفرنسية)
- النساء في السياسة: ٢٠٢٥ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية)

النشرات المواضيعية

- الميثاق مهم: ثلاث خطوات للعمل البرلماني (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية)
- الضوابط الديمقراطية، والموازين العسكرية: الرقابة البرلمانية في عصر ارتفاع الإنفاق العسكري (الإنجليزية | الفرنسية)
- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات آسيا والمحيط الهادئ (الإنجليزية | الفرنسية)

التقارير

- المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية)
- تقرير برلماني عن الدين والمعتقد: العمل على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع – الجزء ٢ (الإنجليزية | الفرنسية)
- تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٤ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية)
- المرأة في البرلمان: ١٩٩٥-٢٠٢٥ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية)

مجموعات الأدوات

- إطار النضج في استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية | العربية)
- استقبال البرلمانيين الجدد: ممارسات جيدة لتسلّم المهام الوظيفية وتركها (الإنجليزية | الفرنسية)
- التدقيق التشريعي المستند إلى أهداف التنمية المستدامة (الإنجليزية | الفرنسية)

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر هذا الرابط.

١٠ إجراءات سلسلة من المنشورات تهدف إلى تقديم حلول في مجالات سياساتية مختلفة لدعم البرلمانات وتزويدها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويمها.

الأدلة تتناول موضوعاً معيَّناً بالتفصيل وتكون موجَّهة إلى المشرِّعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعاريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

الرسوم البيانية المعلوماتية عبارة عن تصوير مرئي لخرائط وبيانات ومعلومات تسلط الضوء على موضوع معيَّن.

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معيَّن. وتقدِّم لمحة عامة عن موضوع محدَّد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

المراجع تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدَّد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

مجموعات الأدوات تمكِّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجب عليها اتخاذها في مجال ما.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٦
يجوز نسخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة الإشارة إلى حقوق الطبع والنشر وبيانات المصدر وعدم إدخال أي تغييرات على المحتوى الأصلي. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المصنف.

ردمد: 2410-6755
الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٥ (الاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٢٦).

التصميم والإعداد: René Berzia، Ink Drop

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية: